مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

التقرير السنوي

التاسع والخمسون

السنة المالية

2015

مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA
www.cbl.ly

مصرف ليبيا المركزي

التقرير السنوي

التاسع والخمسون

السنة المالية

2015

- حقوق الطبع والنشر محفوظة 2015 ©
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسْمح الاقتباس من هذا التقرير، والرُجوع إليهِ، شريطة ذكر المصدر.

- تُوجّه جميع المُراسلات المُتَعَلّقة بِهذا التقرير إلى إدارة البُحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوأن التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الالكتروني: www.cbl.gov.ly

بسم الله الرحمن الرحيم

مصرف ليبيا المركزي

الادارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 3333591-21 (218) + بريد مصور (فاكس) : 4441488 – 21 (218) +

السويفت :CBLJLYLXXXX الموقع الالكتروني : www.cbl.gov.l y

الفـروع

فرع بنغازي :

هاتف : 8/ 9091161 – 61 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 9091169 – 61 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 4 / 63750 – 54 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 5265142 - 54 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 3/ 627771 –71 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 621800 – 71 (218) +

إدارة البحوث والاحصاء

هاتف : 4773901 –21 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 4773903 – 21 (218) +

بريد إلكتروني : ecorestat@cbl.gov.l y

تقديم 9

الجزء الاول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية 13
- نظرة عامة 13
- النمو الاقتصادي 14
- البطالة 16
- التضخم 17
- التجارة العالمية 18
- أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية 19
- أسعار سلع التجارة العالمية..... 20
- التطورات النفطية الدولية 21
  - العرض 22
  - الطلب 23
  - الاسعار 26

ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية 27

الجزء الثأني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 37
- الناتج المحلي الاجمالي الاسمي 37
- معدل التضخم 42
- العاملون بالنشاط الاقتصادي..... 44
- التطورات النفطية المحلية 45
  - الانتاج المحلي من النفط الخام 45
  - صادرات النفط الخام 47
  - أسعار النفط الخام 48
  - إنتاج الغاز الطبيعي 49
  - الانتاج المحلي من المشتقات النفطية 50
  - الانتاج المحلي من البتروكيماويات 51

- صادرات المنتجات النفطية والبتروكيماوية 51
- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 52

ثانياً: المالية العامة

● قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2015..... 54
- الموقف التنفيذي للميزانية العامة للسنة المالية 2015 54
الايرادات 55
المصروفات 56

ثالثاً: القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات 58
- الحساب الجاري 58
- الحساب الرأسمالي والمالي 59
● التجارة الخارجية 61

رابعاً: التطورات النقدية

● التطورات النقدية 65
- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها 65
- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه 66
- سعر صرف الدينار الليبي 67
● مصرف ليبيا المركزي 70
- جانب الاصول 70
- جانب الخصوم 71
● المصارف التجارية 74
- تطور الاصول 74
- تطور الخصوم 77
● المصرف الليبي الخارجي 82
● المصارف المتخصصة 86
- مصرف التنمية 86
- المصرف الزراعي 87
- مصرف الادخار والاستثمار العقاري 87
- المصرف الريفي 88

خامساً: المؤسسات المالية غير المصرفية

- المحفظة الاستثمارية طويلة المدى 89
- محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار 90
- سوق المال الليبي 92
- صندوق التقاعد 93

تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي أن يقَدِّم تقريرَهُ السنوي التاسِع والخمسون للعام 2015، مُتضَمِّناً أهم التطورات الاقتصادية والمالية على الصعيد الدولي والعربي والمحلي، فعلى الصعيد الدولي سجل الاقتصاد العالمي نمواً طفيفاً خلال عام 2015 بلغ 3.2%، مُقابل معدل نمو مِقدارَهُ 3.4% خِلال العام 2014، ويُعْزى هذا التباطؤ في النمو إلى ضُعف مستويات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في بعض الدول المتقدمة، والتي أثرت على مُستويات الطلب الكلي، ومن ثُمَّ تَراجع أسعار السِلع الاولية خاصةً النفط، حيث انخفض سعر النفط الخام لِسَلّة (أوبك) إلى أدنى مستوى لهُ منذ عام 2005 ليصل إلى 49.5 دولار للبرميل، مُقابل 96.3 دولار للبرميل في المُتوسط عام 2014. وفيما يتعلق بمعدلات التضخم في الدول المُتقدمة فقد انخفضت إلى 0.3% مسجلة بذلك أدنى مستوى لها منذ الازمة المالية العالمية، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار السلع الاولية، كما انخفضت معدلات البطالة في الدول الصِناعية خِلال عام 2015 إلى 6.9%، مُقابل 7.3% خِلال عام 2014.

وعلى الصعيد العربي، تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى حُدوث تحسن في معدل نمو الاقتصاد العربي لعام 2015، حيث بلغ 2.6%، مُقابل 2.2% عام 2014، ويُعزى هذا إلى التحسن في معدلات نمو عشر دول عربية مع استقرار وتراجع في 9 دول أخرى.

أما على المستوى المحلي، فلا زالت حالة الانقسام السياسي، وتردي الاوضاع الامنية، واستمرار انخفاض إنتاج وتصدير النفط الخام خلال عام 2015 تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوى لها منذ عقد مِنَ الزمن. أن تراجع الكميات المنتجة، والمصدرة من النفط، وانخفاض أسعاره في السوق

الدولية، له أثراً سلبياً على معدل نمو الناتج المحلي النفطي الذي يُشَكِّل أكثر من 60.0% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

وفيما يخص المالية العامة، فأن الانخفاض الحاد في إنتاج وصادرات النفط الخام، انعكس على تدني إيرادات الميزانية العامة لعام 2015، والتي كانت في حدود 16.8 مليار دينار، في حين بلغت المصروفات العامة نحو 36.0 مليار دينار، لتحقق الميزانية ععجزاً بلغ نحو 24.1 مليار دينار، مقابل عجز 22.3 مليار دينار ليبي خلال عام 2014.

وفيما يتعلق بأداء القطاع الخارجي، فقد انخفض عجز ميزان المدفوعات من 27.4 مليار دينار عام 2014 إلى 16.4 مليار دينار عام 2015، ممتأثراً بانخفاض العجز في الميزان التجاري الذي انخفض من 23.5 مليار دينار عام 2014 إلى 13.2 مليار دينار عام 2015، ونتيجة لاستمرار عجز الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات فقد انعكس ذلك على استمرار انخفاض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الاجنبية بالسوق الموازي، وارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 9.8% نهاية عام 2015.

أما على صعيد التطورات النقدية والمصرفية، فقد شَهِدَ عرض النقود ($ع_2$) زيادة بلغت نسبتها 13.3%، حيث ارتفاع من 69.4 مليار دينار عام 2014 إلى 78.6 مليار دينار في نهاية عام 2015. ومن جهة أخرى، فقد شهدت أصول المصارف التجارية انخفاضاً بلغ 5.2% لعام 2015، حيث انخفضت قيمة الاصول السائلة بنسبة 18.6%، في حين ارتفعت قيمة الائتمأن المصرفي بنسبة 1.3%. أما فيما يتعلق بِخصوم المصارف التجارية، فقد شهد رأس المال والاحتياطيات نمواً بلغ 4.1% لعام 2015، في حين ارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 3.7%.

أما فيما يتعلق بأنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية، في العادة يتضمن التقرير نشاط بعض المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تؤدي دوراً مهِماً في الاقتصاد الوطني،

وتمارس أنشطة إستثمارية واسعة، سواء في الداخل أو فى الخارج، ومن بعض هذه المؤسسات المالية، المحفظة الاستثمارية طويلة المدى، محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار، سوق المال الليبي، وصندوق التقاعد.

وبهذه المناسبة، يعرب مصرف ليبيا المركزي عن شكره وتقديره لكافة الوزارات، والمؤسسات، والاجهزة العامة ذات العلاقة، لتوفير وتزويد المصرف بالبيانات والاحصاءات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

والله ولي التوفيق ،،،

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً: التطورات الاقتصادية الدولية

● **نظرة عامة:**

سجل الاقتصاد العالمي انخفاضاً في النمو خلال عام 2015 بلغت نسبته 3.2%، مُقابل معدل نمو مقداره 3.4% خلال عام 2014، وَيُعْزَى ذَلِكَ لَعَدّة عوامل، يأتي في مُقدمتها ضُعف مستويات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في بعض الدول المُتقدمة، التي بدورها أثرت على مستويات الطلب الكلي، بالاضافة إلى تراجع أسعار السلع الاولية خاصة النفط والتطورات التي شهدتها تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية التي ساهمت في اضعاف النمو الاقتصادي في البلدان النامية واقتصادات البلدان الناشئة الاخرى.

شهد النشاط الاقتصادي للدول الصناعية تحسناً طفيفاً خلال العام موضوع التقرير وسط تباين اتجاهات النمو الاقتصادي ما بين هذه الدول، ففي الولايات المتحدة الامريكية ارتفع معدل النمو بنسبة بلغت 2.6% لعام 2015، مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.4% لعام 2014، في المقابل تحسنت معدلات النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو واليابان بمعدلات بلغت 2.0% و1.2% على التوالي. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات الاسواق الناشئة الاخرى، فعلى الرغم من أن هذه المجموعة من الدول لازالت تسجل معدلات نمو تعادل ضعف معدلات النمو المسجلة في الاقتصادات الصناعية، الا أنها سجلت معدل نمو منخفض خلال العام 2015، مقارنة بالنمو المسجل لعام 2014، وذلك نتيجة للتباطؤ في معدلات نمو عدد من اقتصادات هذه المجموعة. وبشكل عام مازالت الدول النامية والاقتصادات الناشئة تواجه مخاطر متعددة أهمها عدم استقرار الاسواق المالية وانخفاض حركة رؤوس الاموال.

أما فيما يخص معدل البطالة، فقد شهدت معدلات البطالة في الدول المتقدمة انخفاضاً عام 2015 بنسبة بلغت 6.9%، مقابل 7.3% عام 2014، وعلى الرغم من هذا الانخفاض فقد إستمر معدل البطالة في الدول المتقدمة مرتفعاً مقارنة بمعدل البطالة العالمي البالغ 5.9%. والجدير بالذكر، أن منطقة اليورو تمكنت من تخفيض معدل البطالة من 11.6% عام 2014 إلى نحو 10.9% عام 2015، ويعزى هذا الانخفاض إلى تمكن منطقة اليورو من خلق وظائف جديدة عام 2015، الامر الذي أدى إلى انخفاض عدد العاطلين فيها إلى نحو 17.5 مليون عاطل عن العمل نهاية عام 2015، مقابل نحو 18 مليون عاطل عن العمل

لعام 2014، وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو الوظائف بمنطقة اليورو من 0.7% عام 2014 إلى ما يقارب 1.2% عام 2015.

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم، ففي ظل انخفاض أسعار السلع الاولية وضعف النشاط الاقتصادي، فقد سجل معدل التضخم في الدول الصناعية تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2015 ليبلغ 0.3% مقارنة بمعدل قدره 1.4% في عام 2014، في المقابل استقر معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات الاسواق الناشئة الاخرى عند مستوى 4.7%. ويعزى ذلك إلى الضغوطات التضخمية الناتجة عن تراجع أسعار صرف العملات المحلية لبعض دول هذه المجموعة مقابل العملات الرئيسية وبالاخص الدولار، بالاضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة الذي قلل من الاثر الايجابي لانخفاض أسعار السلع الاساسية على المستوى العام للأسعار في الاسواق المحلية لهذه المجموعة من الدول.

- **النمو الاقتصادي:**

شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي انخفاضاً خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014، حيث سجل معدل النمو ما نسبته 3.2% خلال عام 2015، مقابل 3.4% في عام 2014. ويعزى هذا الانخفاض إلى ثلاث أسباب رئيسية وهي (1) تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين واستعادته للتوازن بالتدريج مع تحوله نحو الاستهلاك والخدمات بعيداً عن الاستثمار والصناعات التحويلية، (2) انخفاض أسعار الطاقة وغيرها من السلع الاولية، (3) تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة بالتدريج في ظل صلابة التعافي الامريكي بينما تواصل المصارف المركزية في العديد من الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الاخرى تيسير السياسة النقدية.

وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية ليصل إلى 2.6% خلال عام 2015، في المقابل حقق الاقتصاد الصيني نمواً بلغت نسبته 6.9% عام 2015، منخفضاً عما كأن عليه في عام 2014 والبالغ 7.3%، ويعزى هذا الانخفاض إلى ضعف نمو الاستثمارات في الصناعات التحولية والبنية التحتية وضعف نمو الصادرات بالاضافة إلى تركيز الطلب على السلع الاستهلاكية، بينما حقق النمو في المملكة المتحدة انخفاضاً من 2.9% عام 2014 إلى 2.2% عام 2015، ويرجع السبب في ذلك إلى تباطؤ نمو الاستثمار في قطاع الاسكان من 12.0% لعام 2014 إلى 8.0% لعام 2015.

أما فيما يتعلق بمعدلات النمو في منطقة اليورو فقد شهدت أنتعاشاً بعد سنوات من الانكماش بلغت نسبته 2.0% خلال العام موضوع التقرير، وكأن هذا الانتعاش مدفوعاً بالتطورات الايجابية الحاصلة في الاستهلاك الخاص، وقد تأثر اقتصاد منطقة اليورو من خلال ثلاث سمات رئيسية للبيئة الدولية في عام 2015، (1) التباين المتزايد في النشاط الاقتصادي بين اقتصادات الاسواق المتقدمة والناشئة، (2) الضعف التاريخي لتطورات التجارة العالمية. (3) انخفاض الضغوط التضخمية العالمية على خلفية مواصلة انخفاض أسعار الطاقة والطاقة الانتاجية الفائضة[1].

أما فيما يخص معدل النمو في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا فقد شهد انخفاضاً طفيفاً خلال عام 2015 ليصل إلى 2.5%، مقابل 2.6% عام 2014. حيث شهدت اقتصادات معظم البلدان العربية المصدرة للنفط انخفاضاً في معدلات نموها، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، إذ انخفضت معدلات النمو لكل من السعودية، الجزائر، قطر والكويت خلال العام موضوع التقرير، وعلى الرغم من انخفاض اسعار النفط فقد شهدت بعض الدول النفطية مثل الامارات والعراق نسب نمو مرتفعة لعام 2015 مقارنةً بعام 2014.

[1] البنك المركزي الأوروبي، التقرير السنوي (2015)

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2014	2015
العالم :	**3.4**	**3.2**
الدول الصناعية:	**1.7**	**2.1**
الولايات المتحدة الامريكية	2.4	2.6
دول منطقة اليورو	0.9	2.0
اليابان	0.0	1.2
دول صناعية أخرى	2.8	2.0
الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى (*) :	**4.6**	**4.1**
دول وسط وشرق أوروبا	2.8	3.7
دول الكومنولث المستقلة	1.1	- 2.8
آسيا	6.8	6.7
الشرق الاوسط وشمال إفريقيا	2.6	2.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1.3	0.1
إفريقيا جنوب الصحراء	5.1	3.4

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي.

* الاسواق الناشئة تشمل : البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك.

شكل (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم

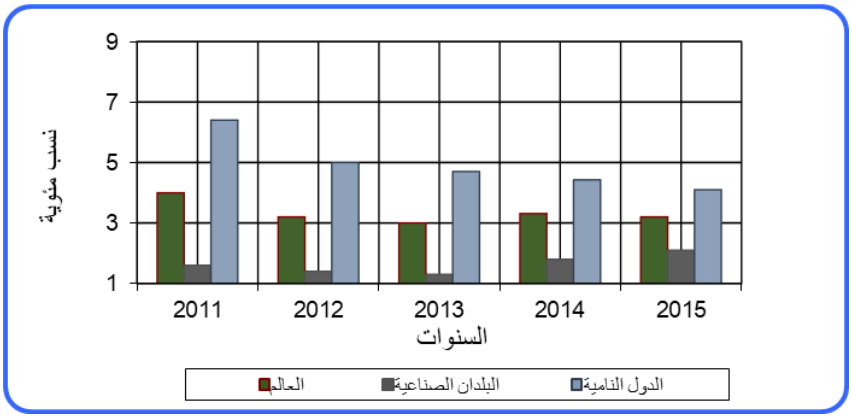

● البطالة:

حققت معدلات البطالة في الدول الصناعية خلال عام 2015 انخفاضاً لتصل إلى 6.9%، مقابل 7.3% في عام 2014، وقد كأن التحسن في معدلات البطالة خلال عام 2015 واضحاً في كل من الولايات المتحدة الامريكية ليبلغ 5.3%، والمملكة المتحدة ليبلغ 5.4%، مقارنةً بعام 2014. كما شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو انخفاضاً وصل إلى 10.9 % خلال عام 2015، مقابل 11.6% عام 2014، ويعزى هذا الانخفاض في نسب البطالة في منطقة اليورو إلى الهيكلة التي قامت بها الحكومة الاسبأنية لسوق العمل حيث

انخفضت نسبة البطالة إلى 22.1% لعام 2015، مقابل 24.6% عام 2014، كما شهدت معدلات البطالة تحسناً في بعض الدول العربية، حيث انخفضت في تونس إلى مستوى 15.0%، ومصر إلى مستوى 12.9%.

جدول رقم (2): معدلات البطالة في الدول الصناعية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2014	2015
الدول الصناعية	7.3	6.9
الولايات المتحدة الامريكية	6.3	5.3
دول منطقة اليورو	11.6	10.9
المملكة المتحدة	6.3	5.4
اليابان	3.7	3.9
ألمانيا	5.3	4.6
مصر	13.4	12.9
تونس	15.3	15.0
أسبانيا	24.6	22.1

المصدر: صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التضخم:**

شهدت معدلات التضخم بشكل عام انخفاضاً في الدول الصناعية، خلافاً لذلك فقد استقر معدل التضخم في الدول النامية والاسواق الناشئة على نفس النسبة خلال العامين الماضيين. ويرجع السبب وراء انخفاض معدل التضخم في اقتصادات الدول الصناعية إلى استمرار العمل بمستوى أقل أو دون قدرتها الانتاجية، حيث وصل متوسط معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة عام 2015 إلى 0.3%، مسجلا بذلك أدنى مستوى له منذ الازمة المالية العالمية، الامر الذي يرجع في الغالب إلى الانخفاض الحاد في أسعار السلع الاولية، حيث أدى انخفاض أسعار النفط والسلع الاولية الاخرى بما فيها الغذاء إلى ابقاء معدلات التضخم عند مستويات متواضعة، ومن المتوقع أن تستمر المعدلات المنخفضة لأسعار هذه السلع خلال عام 2016 حسب الارقام المتداولة في الاسواق الاجلة لهذه السلع.

ففي الدول الصناعية شهدت معدلات التضخم بشكل عام انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2015، لتصل إلى 0.3%، مقابل 1.4% عام 2014، وقد شهدت معدلات التضخم تفاوتاً بين الدول الصناعية، حيث انخفضت في دول منطقة اليورو لتصل إلى 0.1% لعام 2015

مقارنةً بـ 0.4% لعام 2014، كذلك الحال في كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضاً مقارنةً بعام 2014، في حين إستقرت مستويات التضخم في البلدان النامية والاسواق الناشئة عند مستوى 4.7% خلال العامين الماضيين، وشهدت معدلات التضخم في دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا تراجعاً خلال الفترة موضوع التقرير، حيث وصل مستوى التضخم فيها إلى 5.7%، مقابل 6.8% عام 2014.

جدول رقم (3): معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2014	2015
الدول الصناعية:	**1.4**	**0.3**
الولايات المتحدة الامريكية	1.6	0.1
دول منطقة اليورو	0.4	0.0
اليابان	2.7	0.8
المملكة المتحدة	1.5	0.1
الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى:	**4.7**	**4.7**
دول وسط وشرق أوروبا	3.8	2.9
دول الكومنولث المستقلة	8.1	15.5
آسيا	3.5	2.7
الشرق الاوسط وشمال إفريقيا	6.8	5.7
إفريقيا جنوب الصحراء	6.4	7.0

المصدر: صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التجارة العالمية:**

شهد معدل نمو التجارة العالمية انخفاضاً خلال عام 2015 ليصل إلى 2.8%، مقابل 3.8% عام 2014، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول النامية والاسواق الناشئة الاخرى، حيث وصل معدل صادراتها عام 2015 إلى 1.7%، مقابل 3.1% عام 2014، كما شهدت واردات هذه المجموعة من الدول انخفاضاً أيضاً لتصل إلى 0.5% عام 2015، مقابل 3.7% في عام 2014.

أما في الدول الصناعية فقد شهد معدل نمو صادراتها انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى 3.4% عام 2015، مقابل 3.6% عام 2014، في المقابل شهدت واردات هذه المجموعة من الدول ارتفاعاً لتصل إلى 4.3% عام 2015، مقابل 3.7% خلال عام 2014، وقد كانت معدلات نمو التجارة الخارجية للدول النامية أقل من المتوقع وذلك بسبب نمو الطلب

الخارجي على سلع هذه الدول بمعدلات أقل من المتوقع ومتسقاً بوجه عام مع تباطؤ النشاط الاقتصادي الكلي.

أما على صعيد الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2015 انخفاضاً متبايناً في فوائض وعجوزات العديد من البلدان، حيث كانت منطقة اليورو رائدة في محاولتها للتقليل من عجوزات حساباتها الجارية، وذلك عن طريق تخفيض الواردات من جهة وتعديل السياسات السعرية من جهة أخرى لتحفيز الصادرات، بالاضافة إلى تدهور أسعار الوقود وانخفاض سعر صرف اليورو، وقد كأن لانخفاض أسعار النفط والسلع الاولية سبب في زيادة العجز وتقليص الفوائض في البلدان المصدرة للنفط والسلع الاولية.

جدول رقم (4): معدلات نمو التجارة العالمية

" نسب مئوية "

2015	2014	2013	
2.8	**3.8**	**3.4**	**إجمالي التجارة العالمية**
			الدول الصناعية :
3.4	3.6	3.0	الصادرات
4.3	3.7	2.2	الواردات
			الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى :
1.7	3.1	4.4	الصادرات
0.5	3.7	5.2	الواردات

المصدر: صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

- **أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية:**

حقق الدولار الامريكي مكاسب كبيرة خلال العام موضوع التقرير، حيث واصل سعر صرف الدولار الامريكي صعوده مقابل العملات الدولية الرئيسة للعام الثأني على التوالي، متأثراً بمؤشرات قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي لعام 2014 والذي نص على أنهاء برنامج التوسع الكمي في اكتوبر 2014، بالاضافة إلى اشارته بإحتمالية رفع سعر الفائدة خلال النصف الثأني من عام 2015، وفي ظل جميع العوامل الاقتصادية المواتية المدعومة بقوة النمو في الانفاق الاستهلاكي تزامناً مع انخفاض أسعار النفط، كل هذه العوامل ساهمت في زيادة الاقبال على الدولار كملاذ آمن في ظل التوترات السياسية في منطقة الشرق الاوسط، وتراجع الين الياباني امام الدولار مع مواصلة بنك اليابان لبرنامج التوسع الكمي والنوعي الذي أطلقه في بداية الربع الثأني من عام 2013، بالاضافة إلى قيام مؤسسة موديز (Moody's) بخفض التصنيف الائتمأني للديون السيادية لليابأن.

وقد سجل سعر صرف اليورو انخفاضا أمام الدولار وذلك بسبب الاجراءات التوسعية التي اتخذها البنك المركزي الاوروبي لحفز النمو الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة اخرى جاء انخفاض سعر صرف اليورو أيضا كمحصلة للاضطرابات السياسية باليونان وتأثيرها السلبي على قطاعها المالي، وتصاعد مخاطر خروجها من منطقة اليورو، أما بالنسبة لسعر صرف الجنيه الاسترليني، فقد سجل انخفاضاً أمام الدولار تزامناً مع تراجع التوقعات برفع بنك أنجلترا لأسعار الفائدة في المستقبل القريب، وقد تراجع سعر صرف اليوأن الصيني أمام الدولار ويرجع ذلك إلى قيام بنك الصين بتخفيض قيمة عملة اليوأن أمام الدولار لثلاث مرات خلال شهر أغسطس من عام 2015 بنسبة وصلت إلى 5.0%.

جدول رقم (5) : متوسط أسعار صرف بعض العملات الدولية خلال عام 2015

العملة	الدولار الامريكي	اليورو	الجنيه الاسترليني	الين الياباني	الفرنك السويسري	اليوأن الصيني
الدولار الامريكي	-	1.1091	1.5291	0.0083	1.0387	0.1606
اليورو	0.9016	-	1.3787	0.0075	0.9365	0.1448
الجنيه الاسترليني	0.6540	0.7253	-	0.0054	0.6793	0.1050
الين الياباني	120.4819	133.6265	184.2289	-	125.1446	19.3494
الفرنك السويسري	0.9627	1.0678	1.4721	0.0080	-	0.1546
اليوأن الصيني	6.2267	6.9060	9.5212	0.0517	6.4676	-

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

● **أسعار سلع التجارة العالمية:**

شهدت أسعار معظم السلع الغذائية انخفاضاً خلال عام 2015 بنسبة بلغت 17.1%، مقارنة بالانخفاض الذي شهده عام 2014 والذي بلغ 4.1% وذلك بسبب انخفاض تكلفة إنتاج أغلب السلع الغذائية الاولية، هذا الانخفاض طال معظم اسعار السلع الغذائية، ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك إلى تقلبات الطقس وارتفاع مستويات المخزون من هذه السلع، ومن المتوقع أن تتراجع أسعار الغذاء السنوية خلال السنتين التاليتين بسبب العرض الكبير المدعوم بارتفاع مستويات المخزون وتباطؤ الطلب، وقد شهدت أسعار كل من النفط، السلع الاولية بإستثناء الوقود والمعادن انخفاضاً خلال عام 2015 بلغ 47.2%، 17.5%، و23.1% على التوالي، مقابل معدلات انخفاض قدرها 7.5%، 4.0% و10.3%على التوالي خلال عام 2014. أما بالنسبة للمواد الزراعية فقد سجلت اسعاراً مغايرة لما كانت

عليه في عام 2014، حيث شهدت أسعار المواد الزراعية انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2015 كانت نسبته 13.5%، مقارنتا بالارتفاع الذي سجلته أسعارها خلال عام 2014 والذي كانت نسبته 1.9%، ويرجع هذا الانخفاض إلى التراجع في الانتاج بسبب التغيرات المناخية في بعض البلدان الزراعية في امريكا اللاتينية.

جدول رقم (6): التغير السنوي في الاسعار العالمية لبعض السلع

" نسب مئوية %"

البيأن	2012	2013	2014	2015
المواد الصناعية الاولية	15.5	- 2.3	- 6.0	- 4.0
النفط	1.0	- 0.9	- 7.5	- 47.2
السلع الاولية باستثناء الوقود	- 10.0	- 1.4	- 4.0	- 17.5
سلع غذائية	- 2.4	0.7	- 4.1	- 17.1
مشروبات	- 18.6	- 11.9	20.7	- 3.1
مواد زراعية خام	- 12.7	1.6	1.9	- 13.5
معادن	- 16.8	- 4.3	- 10.3	- 23.1

المصدر: صندوق النقد الدولي المرجع السابق.

● **التطورات النفطية الدولية:**

نظراً إلى التطورات غير المواتية التي شهدتها أسواق النفط العالمية ابتداء من شهر يونيو لعام 2014 واستمرارها حتى نهاية عام 2015، فقد شهدت أسعار النفط انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2015، حيث بلغ متوسط المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك 49.5 دولار للبرميل، مسجلاً بذلك ادنى مستوى له منذ عام 2005، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مستويات المعروض من النفط نتيجة لاستمرار إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وروسيا بمعدل ثابت، بالاضافة إلى توقعات ارتفاع العرض من قبل جمهورية إيرأن بعد رفع العقوبات الاقتصادية عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد سجلت مستويات الطلب على النفط نموا ضعيفا ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي العالمي، حيث بلغت مستويات العرض من النفط 96.3 مليون برميل يومياً خلال عام 2015 أي بزياده قدرها 1.6 مليون برميل يومياً مقارنة بعام 2014، في حين نمى الطلب العالمي على النفط بنحو 1.7 مليون برميل يومياً خلال عام 2015، مقارنة بمعدل نمو بلغ 0.9 مليون برميل يومياً خلال عام 2014، ليصل إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال العام موضوع

التقرير إلى 94.5 مليون برميل يومياً. ومن أحد العوامل الاخرى المهمة التي ساهمت بشكل كبير في انخفاض أسعار النفط هو التباطؤ الذي شهده النشاط الاقتصادي في الصين، الامر الذي أثر سلباً على الطلب العالمي على النفط، إضافةً إلى ذلك فأن ظاهرة التغير المناخي كأن لها دور في تغير سياسات الطاقة مثل دعم الطاقة المتجددة والحيوية، مما ينبئ بمنافسة طويلة المدى للطاقة النفطية.

أن هذا الانخفاض الحاد في أسعار النفط أثر بشكل كبير على منتجي النفط الرملي في كندا والنفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية والانتاج في المياه العميقة في البرازيل، الامر الذي أدى إلى انخفاض الاستثمار في العديد من هذه المشاريع وذلك لأن الاسعار الجديدة للنفط لا تسمح لها بالاستمرار لتغطية التكاليف المترتبة علي استخراج وتصدير هذا النوع من النفط الخام.

- العرض:

شهد العرض العالمي من النفط الخام خلال عام 2015 ارتفاعاً بنسبة 2.8% وبمقدار 2.6 مليون برميل في اليوم، ليبلغ في المتوسط 96.3 مليون برميل في اليوم، مقابل 93.7 مليون برميل في اليوم في عام 2014، وكأن السبب الرئيسي وراء هذا النمو في العرض العالمي هو ارتفاع الانتاج من قبل منظمة الاوبك والولايات المتحدة الامريكية، حيث ارتفع متوسط إنتاج منظمة الاوبك خلال عام 2015 ليصل إلى 38.7 مليون برميل في اليوم أي بزيادة قدرها 1.2 مليون برميل في اليوم وبمعدل ارتفاع قدره 3.2%، مقابل 37.5 مليون برميل خلال عام 2014، وفي المقابل ارتفع متوسط إنتاج دول الامريكيتين الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 19.1 مليون برميل في اليوم عام 2014 إلى ما يقارب 20.0 مليون برميل في اليوم عام 2015 وبمعدل نمو بلغ 4.2%.

ومع تدهور الاسعار للعامين الماضيين توقع العديد من المحللون انخفاض إنتاج منظمة الاوبك للمحافظة على استقرار الاسعار في السوق، في المقابل فضلت المنظمة أن تحافظ على حصتها السوقية وتتحمل صدمة انخفاض الاسعار على المدى المتوسط، حيث أن استرجاع الحصة السوقية لاحقاً سوف يكون مكلفاً وقد تم استيعاب هذا الدرس من تجربة سبعينات القرن الماضي خاصةً المملكة العربية السعودية.

- **الطلب:**

نظراً إلى انخفاض أسعار النفط العالمية خلال العام موضوع التقرير فقد شهد الطلب العالمي على النفط الخام ارتفاع بنسبة 1.8% ليصل إلى 94.5 مليون برميل في اليوم في عام 2015، مقابل 92.8 مليون برميل في اليوم خلال عام 2014، ويعزى ارتفاع الطلب على النفط لعام 2015 إلى ارتفاع الطلب من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث ارتفاع مستوى الطلب من 45.7 مليون برميل في اليوم لعام 2014 إلى 46.2 مليون برميل في اليوم لعام 2015، اي بمعدل ارتفاع قدره 1.1%. إذ سجل طلب الامريكتين الشمالية والجنوبية ارتفاعا بمعدل بلغ 1.2% خلال عام 2015 ليصل إلى 24.4 مليون برميل يومياً، مقارنة بكمية قدرها 24.1 مليون برميل يومياً عام 2014، وسجلت دول أوروبا الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي أيضاً ارتفاعاً في الطلب على النفط الخام بما يعادل 3.0% خلال عام 2015 ليصل إلى 3.4 مليون برميل يومياً مقارنة بكمية قدرها 3.3 مليون برميل يومياً خلال عام 2014، وسجلت أيضاً كل من الصين والبلدان الاسيوية الاخرى (الهند على وجه الخصوص) ومنطقة الشرق الاوسط ارتفاعاً في الطلب على النفط الخام، وقد كانت معدلات نمو الطلب لهذه الدول 5.7% و 4.2% و2.5% على التوالي.

جدول رقم (7): العرض العالمي للنفط الخام

" مليون برميل في اليوم "

المنطقة	2013	2014	2015				متوسط عام 2015	معدل النمو في عام 2015 %
			الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**21.0**	**22.9**	**23.8**	**23.5**	**23.9**	**23.9**	**23.8**	**3.9**
أمريكا الشمالية و الجنوبية*	17.2	19.1	20.0	19.6	20.0	20.0	19.9	4.2
أوروبا**	3.3	3.3	3.4	3.5	3.3	3.5	3.4	3.0
دول المحيط الهادي	0.5	0.5	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.0
2- دول خارج المنظمة منها :	**28.7**	**28.9**	**29.5**	**29.3**	**29.2**	**29.2**	**29.3**	**1.4**
الاتحاد السوفيتي السابق	13.9	13.9	14.0	14.0	13.9	14.0	14.0	0.7
أوروبا	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
الصين	4.2	4.2	4.3	4.4	4.3	4.3	4.3	2.4
دول آسيوية أخرى	2.7	2.6	2.8	2.7	2.7	2.7	2.7	3.8
أمريكا اللاتينية	4.2	4.4	4.6	4.5	4.5	4.5	4.6	4.5
الشرق الاوسط	1.4	1.3	1.3	1.2	1.2	1.2	1.2	7.7-
إفريقيا	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	0.0
3- منظمة الاوبك	**37.5**	**37.5**	**37.7**	**38.8**	**39.1**	**39.1**	**38.7**	**3.2**
نفط خام	31.2	31.0	31.2	32.2	32.4	32.3	32.0	3.2
غاز مسال	6.3	6.5	6.6	6.6	6.7	6.7	6.7	3.1
4- عائدات التكرير	**2.2**	**2.2**	**2.2**	**2.2**	**2.2**	**2.2**	**2.2**	**0.0**
5- الوقود الحيوي* **	**2.0**	**2.2**	**1.8**	**2.4**	**2.6**	**2.4**	**2.3**	**4.5**
مجموع العرض العالمي	**91.4**	**93.7**	**95.1**	**96.3**	**97.0**	**96.9**	**96.3**	**2.8**

المصدر: منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2016.

* بداية من أغسطس 2012 تم إضافة تشيلي ضمن البلدان الامريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

** بداية من أغسطس 2012 تم إضافة أستونيا وسلوفينيا ضمن البلدان الاوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

*** بداية من يوليو 2010 يتضمن هذا البند جميع أصناف الوقود الحيوي بما في ذلك وقود الميثانول المنتج في البرازيل والولايات المتحدة.

جدول رقم (8): الطلب العالمي على النفط الخام

" مليون برميل في اليوم "

المنطقة	2013	2014	2015				متوسط عام 2015	معدل النمو في عام 2015 %
			الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**46.0**	**45.7**	**46.4**	**45.3**	**46.7**	**46.3**	**46.2**	**1.1**
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.1	24.1	24.2	24.1	24.7	24.5	24.4	1.2
أوروبا	13.6	13.5	13.5	13.5	14.1	13.6	13.7	1.5
دول المحيط الهادي	8.3	8.1	8.7	7.6	7.8	8.3	8.1	0.0
2- دول خارج المنظمة منها :	**45.9**	**47.1**	**47.1**	**48.6**	**48.7**	**48.8**	**48.3**	**2.5**
الاتحاد السوفيتي السابق	4.7	4.9	4.6	4.9	5.0	5.0	4.9	0.0
أوروبا	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.0
الصين	10.3	10.6	11.0	11.3	11.3	11.2	11.2	5.7
دول آسيوية أخرى	11.8	12.0	12.4	12.6	12.3	12.8	12.5	4.2
أمريكا اللاتينية	6.7	6.8	6.6	6.8	6.9	6.8	6.8	0.0
الشرق الاوسط	7.9	8.0	7.6	8.3	8.6	8.1	8.2	2.5
إفريقيا	3.9	4.0	4.1	4.1	4.0	4.1	4.1	2.5
مجموع الطلب العالمي	**91.9**	**92.8**	**93.5**	**93.9**	**95.4**	**95.1**	**94.5**	**1.8**

المصدر: المصدر السابق .
* بداية من أغسطس 2012 تم إضافة تشيلي ضمن البلدان الامريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
** بداية من أغسطس 2012 تم إضافة أستونيا وسلوفينيا ضمن البلدان الاوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

شكل (2) : العرض العالمي والطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال

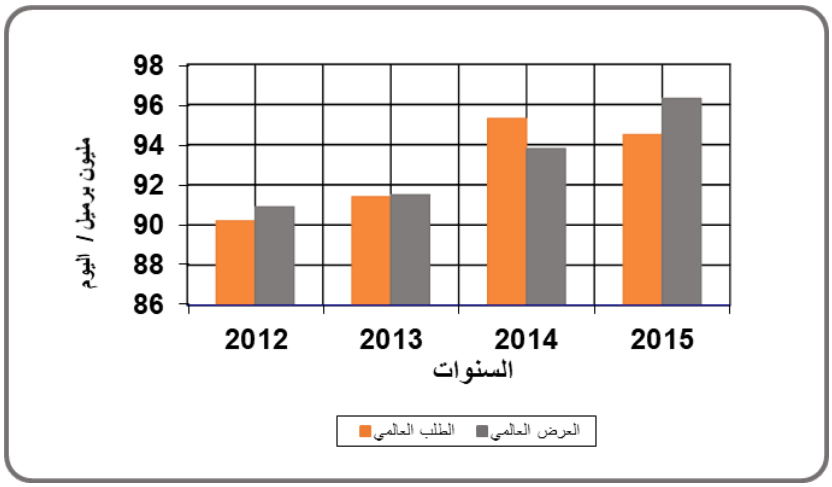

- أسعار النفط:

أستمر سعر النفط الخام في الانخفاض خلال عام 2015 وبشكل ملحوظ ليصل إلى أدنى مستوياته منذ عام 2005، حيث انخفض متوسط سعر النفط الخام لسلة أوبك ليصل إلى أدنى مستوى له خلال الربع الرابع من العام موضوع التقرير ليصل إلى 39.7 دولار للبرميل. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى زيادة المعروض من النفط الخام خصوصاً بعد رفع العقوبات الاقتصادية على جمهورية إيرأن وزيادة المعروض من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بالاضافة إلى النمو المتباطئ للطلب العالمي، وفي الوقت نفسه كانت البيانات تشير إلى بطء نمو الاقتصاد الصيني والاوروبي وارتفاع سعر الدولار، كل هذه العوامل سببت في سرعة تدهور أسعار النفط.

جدول رقم (9): متوسط أسعار النفط الخام

" دولاراً للبرميل "

العام	سلة أوبك	العام	سلة أوبك
2014 :		**2015:**	
الربع الاول	104.7	الربع الاول	50.3
الربع الثأني	105.9	الربع الثأني	59.9
الربع الثالث	100.9	الربع الثالث	48.3
الربع الرابع	73.7	الربع الرابع	39.7
متوسط العام	**96.3**	**متوسط العام**	**49.5**

المصدر: منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الاوبك)، التقرير السنوي 2015.

ثانياً: التطورات الاقتصادية العربية

أشارت التقديرات الاولية لصندوق النقد الدولي إلى حدوث تحسن في معدل نمو الاقتصاد العربي للعام 2015، حيث بلغ 2.6%، مقارنة بمعدل نمو 2.2% في عام 2014، وذلك كمحصلة لتحسن معدلات النمو في 10 دول عربية واستقرار وتراجع في 9 دول خلال العام. وبشكل عام لم يتأثر النمو بشكل جذري في غالبية الدول العربية المصدرة للنفط رغم استمرار تراجع الاسعار والعائدات بفضل استمرار الانفاق الاستثماري القوي. أما بقية الدول العربية فقد شهدت هي الاخرى أداء متبايناً بسبب اختلاف تحركاتها على صعيد تحسين بيئتها الاقتصادية والسياسية في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العربي تحسناً نسبياً في النمو خلال عام 2016 ليبلغ 3.7%، وتستند تلك الترجيحات إلى التحسن المتوقع للنمو في غالبية الدول والتعافي الجزئي لأسعار النفط واستمرار استخدام بعض البلدان العربية المصدرة للنفط لإحتياطاتها لتمويل الانفاق الاستثماري، فضلاً عن توقع تحسن الطلب العالمي على المنتجات العربية ولاسيما النفط.

وفيما يتعلق بمعدلات التضخم أو مستويات الاسعار معبراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد انخفض بشكل طفيف في الدول العربية ليبلغ 4.5% عام 2015، مقارنة بمعدل بلغ 4.7% عام 2014، وذلك أنعكاساً لتراجع أسعار السلع الرئيسية في العالم، وخصوصاً الوقود (النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم).

وعلى صعيد إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية فقد ارتفعت بمقدار 36 مليار دولار وبنسبة 4.0% من 891 مليار دولار عام 2014 إلى 927 مليار دولار عام 2015، مع توقعات بارتفاعها إلى 976 مليار دولار عام 2016، في حين انخفضت الاحتياطيات الاجمالية للدول العربية خلال عام 2015 بمعدل 12.5% لتبلغ 1,167.3 مليار دولار، مع توقعات بمواصلة انخفاض الاحتياطيات لتبلغ 1,048 مليار دولار عام 2016.

وعلى صعيد الاستثمار الاجنبي المباشر، تشير التقديرات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمأن الاستثمار وائتمأن الصادرات أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية قد شهدت تراجعاً بمعدل 3.6%، لتصل إلى نحو 44 مليار دولار عام

2014. ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من الاجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون دولار، و 6.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار عام 2014.

وعلى صعيد حركة التجارة العربية للسلع والخدمات، فحسب التقديرات الاولية المتوفرة من صندوق النقد الدولي قد تراجعت بمقدار 424 مليار دولار وبنسبة 16% لتصل إلى 2.15 تريليون دولار عام 2015 مع توقعات بمعاودة نموها بقيمة 40 مليار دولار وبنسبة 1.9% إلى 2.2 تريليون دولار عام 2016.

وفي هذا المجال، انخفضت الصادرات العربية من السلع والخدمات بمقدار 361 مليار دولار وبنسبة 26.0% لتصل إلى 1,047 مليار دولار عام 2015 مع توقعات بنموها خلال عام 2016 بقيمة 7 مليارات دولار وبنسبة 0.7% لتصل إلى 1,054 مليار دولار. كما انخفضت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 63 مليار دولار وبنسبة 5.0% لتصل إلى 1,102 مليار دولار عام 2015 مع توقعات بمعاودة الارتفاع بمقدار 33.0.

وفيما يتعلق بنشاط الهيئات المالية العربية ودورها في الاقتصادات العربية خلال عام 2015، يمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1. صندوق النقد العربي:

أولى صندوق النقد العربي خلال عام 2015 إهتماماً كبيراً مع دوله الاعضاء لبحث سبل توفير الدعم لها في ظل استمرار تأثر الاداء الاقتصادي لعدد من الدول العربية بالتداعيات المترتبة على التحولات السياسية التي شهدتها على مدار السنوات الماضية، إلى جانب استمرار تأثر الدول العربية بضعف مستويات الطلب العالمي على ضوء بطء تعافي الاقتصاد العالمي، حيث أدت هذه الظروف مجتمعة إلى تأثر مستويات الصادرات السلعية والخدمية وتراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول العربية، وهو ما أثر سلباً على توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية وأن تفاوتت هذه التأثيرات من دولة لأخرى. وقد تمّ وضع اطار عام لاستراتيجية الصندوق للفترة 2015 –2020، يزخر بالعديد من الخطط الطموحة لإستخدام الوسائل المتاحة للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة.

وتنفيذاً لقرار القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في مدينة الرياض في يناير 2013 بشأن زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة، فقد تمت زيادة رأس المال المصرح به لصندوق النقد العربي بمقدار 600 مليون دينار عربي حسابي ليصل رأس المال إلى 1200 مليون دينار عربي حسابي، واكتتاب الدول الاعضاء بنصف الزيادة أي بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي، في حين قام الصندوق بتسديد نصف الزيادة في رأس المال من خلال رسملة الاحتياطيات، وتسديد النصف المتبقي مباشرة من قبل الدول الاعضاء على مدى خمس سنوات بدءاً من أبريل 2014.

في مجال النشاط الاقراضي، قدم الصندوق خلال عام 2015 أربعة قروض لدوله الاعضاء المقترضة بلغت قيمتها الاجمالية حوالي 191.2 مليون دينار عربي حسابي، تعادل نحو 800 مليون دولار أمريكي، وبذلك بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق لدوله الاعضاء منذ بداية نشاطه الاقراضي 174 قرضاً حتى نهاية عام 2015، بقيمة إجمالية بلغت نحو 1.95 مليار دينار عربي حسابي، تعادل نحو 8.2 مليار دولار امريكي، استفادت منها اربعة عشر دولة من الدول الاعضاء.

وفي مجال النشاط الاستثماري، واصل الصندوق نهجه في اتباع سياسة واستراتيجية استثمار محافظة في ادارة أموال ومخاطر المحافظ الاستثمارية، ساهمت في حماية رأس المال المستثمر، واستمرار النشاط الاستثماري في تحقيق عوائد ايجابية مستقرة على المستوى الكلي خلال العام 2015 مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية.

وفي مجال أسواق الاوراق المالية العربية، قام الصندوق في عام 2015 بتوفير المعلومات والبيانات حول أداء أسواق الاوراق المالية العربية واستمر في اصدار النشرات الفصلية حول أداء هذه الاسواق، بالاضافة إلى إصداره تقريراً سنوياً موجزاً حول أداء أسواق المال العربية في عام 2014 وأهم الاحداث والمستجدات فيها.

كما عزز الصندوق خلال عام 2015 من نشاطه، ليواكب الاهداف الاستراتيجية للفترة 2015-2020، حيث تمّ تقديم العون الفني اللازم للدول الاعضاء في المجالات المختلفة للتغلب على المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، متضمناً ذلك تقديم العون الفني اللازم

للمصارف المركزية العربية من خلال المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة، من خلال خدمات التدريب التي يضطلع بها معهد السياسات الاقتصادية التابع له. وقد نظم المعهد دورات تدريبية وندوات وحلقات عمل مشتركة مع العديد من المؤسسات الدولية ذات العلاقة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبنك التسويات الدولية والبنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي وبنك أنجلترا المركزي. وفي عام 2015، بلغ عدد الانشطة التدريبية التي عقدها المعهد 17 دورة استفاد منها 433 متدرباً وبذلك وصل إجمالي عدد الانشطة التدريبية منذ بداية نشاط التدريب في الصندوق إلى 280 نشاطاً استفاد منها 8684 متدرباً.

وفي مجال التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية، ساهم الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 وقام بتحريره واصداره.

وفيما يتعلق بنشاط التقارير والدراسات والبحوث، قام الصندوق خلال عام 2015 بإصدار عدد من التقارير والنشرات والدراسات والبحوث. وفي هذا الاطار تم إصدار تقرير آفاق الاقتصاد العربي وتقرير أوضاع أسواق السندات بالدول العربية، وتقرير تنافسية الاقتصادات العربية، وأعداد من "نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية" ونشرة تنافسية التجارة العربية الاجمالية والبينية" كما أصدر الصندوق دراسات وأوراق عمل تناولت عدداً من الموضوعات الاقتصادية المهمة للدول الاعضاء، من بينها موضوع بطالة الشباب في الدول العربية، والسياسات الاحترازية الكلية ودورها في دعم الاستقرار المالي في الدول العربية، والنفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية.

جدول رقم (10) :المركز المالي الموحد لصندوق النقد العربي كما هو في 2015.12.31

" بالالف دينار عربي حسابي"

البند	2014	2015
إجمالي الموجودات	4,050,548	4,079,283
إجمالي حقوق المساهمين	1,085,078	1,146,065
حقوق المساهمين الاخرين في المؤسسات التابعة	111,463	116,731
إجمالي المطلوبات	2,854,007	2,816,487
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات	4,050,548	4,079,283

الدينار العربي الحسابي = 3 وحدات حقوق سحب خاصة، أو ما يعادل 4.6 دولار أمريكي.

المصدر : صندوق النقد العربي، أبوظبي، التقرير السنوي لعام 2015.

2.الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي:

تابع الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام 2015 نشاطه الانمائي ودعمه للمشاريع التي تحظى بأولوية في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، حيث تحظى مشاريع البنية الاساسية بإهتمام الصندوق في برنامجه الاقراضي بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات الضرورية وزيادة طاقتها الانتاجية، وتخفيض العجز القائم بها في بعض الدول، وتهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات الجديدة وتطوير المشاريع القائمة. كما واصل الصندوق تقديم المعونات القطرية والقومية بهدف توفير الدعم المؤسسي والتدريب، وإعداد الدراسات والبحوث، وعقد الندوات والمؤتمرات، بالاضافة إلى الاسهام في تمويل دراسات الجدوى واعداد المشاريع في بعض الدول العربية.

بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي للقطاع العام خلال العام 2015، نحو 15 قرضاً بقيمة إجمالية مقدارها 426.0 مليون دينار كويتي، إستفادت منها 8 دول عربية، أسهمت في تمويل 15 مشروعا للقطاع العام منها 12 مشروعاً جديد وقدرت التكاليف الاجمالية لهذه المشاريع بحوالي 1.2 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة مساهمة القروض المقدمة إلى إجمالي تكلفة تلك المشاريع حوالي 35.0%، وحظيت مشاريع النقل بالمركز الاول في قائمة المشاريع المعتمدة خلال العام، إذ بلغت نسبة القروض المقدمة لها حوالي 40.6% من إجمالي القروض المقدمة، تليها مشاريع الطاقة الكهربائية 25.6%، ثم مشاريع المياه والصرف الصحي 14.1%، ومشاريع الزراعة والري والتنمية الريفية 7.5%، ثم مشاريع الخدمات الاجتماعية 3.8%، كما بلغت نسبة القروض المقدمة لمشاريع القطاعات الاخرى 8.4%.

كما واصل الصندوق دعم وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية حيث ساهم الصندوق في رأس مال 7 شركات تابعة للقطاع الخاص بمبلغ إجمالي قدره 31.7 مليون دينار كويتي، وذلك بالاضافة إلى المساهمة في رأس مال صندوق مؤسسة التمويل الدولية(IFC) والبالغ مقدارها حوالي 10.0 ملايين دينار كويتي.

وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق للقطاعين العام والخاص منذ بدء عملياته عام 1974 وحتى نهاية عام2015، 641 قرضاً بلغت قيمتها الاجمالية حوالي 8.8 مليار دينار كويتي، ساهمت في تمويل 542 مشروعاً في 17 دولة عربية، وغطت نحو 25.7% من التكلفة الاجمالية للمشاريع الممولة، وقد حظيت مشاريع البنى الاساسية بالمرتبة الاولى في قائمة المشاريع الممولة خلال تلك الفترة، إذ بلغ نصيبها حوالي 69.5% من إجمالي قيمة القروض، تليها مشاريع القطاعات الانتاجية بنسبة 19.7%، ومشاريع قطاعات الخدمات الاجتماعية بنسبة 7.5%، ومشاريع القطاعات الاخرى بنسبة 3.0%. ومن بين إجمالي قروض الصندوق العربي، بلغ العدد التراكمي للقروض المقدمة إلى القطاع الخاص 14 قرضاً بقيمة إجمالية قدرها 56.0 مليون دينار كويتي، وبلغ إجمالي قيمة السحوبات من القروض المقدمة للقطاعين الخاص والعام حتى نهاية العام حوالي 5.8 مليار دينار كويتي، أي حوالي 76.4% من صافي القروض المنفذة.

فيما يتعلق بالمعونات، قدم الصندوق 29 معونة قطرية وقومية خلال عام 2015، بلغت قيمتها الاجمالية حوالي 7.2 مليون دينار كويتي، منها 16 معونة قطرية بقيمة إجمالية حوالي 4.1 مليون دينار كويتي، خصص منها حوالي 54.6% لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب ونحو 37.8% لتنفيذ برامج طارئة، وبلغ عدد المعونات القومية التي قدمها الصندوق العربي خلال هذا العام 13 معونة قومية قيمتها الاجمالية حوالي 3.1 مليون دينار كويتي، خصص منها حوالي 64.2% لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب، وحوالي 29.7% للمساهمة في تنفيذ برامج طارئة كما واصل الصندوق الاسهام في تمويل البرامج العاجلة لدعم الشعب الفلسطيني وقدم خلال العام حوالي 8.4 مليون دينار كويتي للإسهام في تمويل المرحلة الثالثة عشر من هذا البرنامج.

بلغ العدد التراكمي للمعونات التي قدمها الصندوق العربي، منذ بداية نشاطه وحتى نهاية العام 1104 معونة بقيمة إجمالية قدرها 346.9 مليون دينار، منها 576 معونة قطرية بقيمة إجمالية قدرها 147.2 مليون دينار كويتي، و515 معونة قومية بقيمة إجمالية بنحو 63.9 مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة السحوبات من صافي قيمة هذه المعونات حوالي 83.1%.

ومن ناحية أخرى أظهرت الحسابات الختامية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 أن إجمالي دخل الصندوق العربي بلغ حوالي 96.5 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 92.8 مليون دينار كويتي في عام 2014، وأن الانفاق الاداري خلال عام 2015 بلغ حوالي 8.5 مليون دينار كويتي، مقابل أنفاق إداري حوالي 8.3 مليون دينار كويتي، خلال العام السابق، وبلغ صافي الربح 77.5 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 84.4 مليون دينار كويتي في عام 2014. وبلغ إجمالي حقوق الدول الاعضاء بنهاية عام 2015 حوالي 3223.7 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 3051.8 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2014.

جدول رقم (11) :أهم البيانات المالية عن الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي كما في 2015.12.31

" مليون دينار كويتي"

البيأن	القيمة
رأس المال	2,660.3
مجموع الموارد	3,223.7
القروض:	
عدد اتفاقيات القروض الموقعة خلال العام	15
إجمالي قيمة اتفاقيات القروض الموقعة خلال العام	426.0
العدد الاجمالي للقروض	641
الاجمالي التراكمي للقروض الموقعة	8,824.7
الاجمالي التراكمي للسحوبات من القروض	5,809.8
الاجمالي التراكمي للاقساط المسددة	3,038.5
إجمالي الدين القائم	2,771.3
المعونات:	
العدد الاجمالي للمعونات القطرية والقومية	1,091
الاجمالي التراكمي للمعونات القطرية والقومية	211.1
الاجمالي التراكمي للسحوبات من المعونات القطرية والقومية	162.6
الاجمالي التراكمي للبرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني	135.8
الاجمالي التراكمي للسحوبات من البرنامج العاجل	113.1

المصدر: الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، التقرير السنوي لعام 2015.

3.المؤسسة العربية لضمأن الاستثمار وائتمأن الصادرات:

بلغت القيمة الاجمالية لعقود الضمأن التي أبرمتها المؤسسة كما هي في نهاية عام 2015 نحو1,127.1 مليون دولار امريكي، مقارنة بحوالي 1,087.6 مليون دولار امريكي خلال عام 2014 أي بزيادة نسبتها نحو 3.6%.

- **عقود ضمأن الاستثمار:**

بلغت قيمة عقود ضمأن الاستثمار المبرمة خلال عام 2015 نحو 156.6 مليون دولار أمريكي تمثل ما نسبته 13.9% من القيمة الاجمالية لعقود الضمأن.

- **عقود تأمين إئتمأن الصادرات:**

بلغت عقود تأمين ائتمأن الصادرات 670.4 مليون دولار تمثل ما نسبته 59.5% من القيمة الاجمالية لعقود الضمأن.

- **عقود إعادة التأمين الوارد:**

بلغت قيمة العمليات المسندة للمؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية 300 مليون دولار أمريكي، تمثل ما نسبته 26.6% من القيمة الاجمالية لعقود الضمأن.

هذا وقد استفاد من الضمأنات التي تقدمها المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون ومؤسسات مالية من 17 دولة عربية وغير عربية وعدد من المصارف العربية والمشتركة، جاء في مقدمة الدول المستفيدة من الضمأن المملكة العربية السعودية بنسبة 16.7%، دولة الكويت 13.6%، البنوك العربية والمشتركة 12.5%، دولة الامارات العربية المتحدة 12.2%، الجمهورية الجزائرية 11.1%، الجمهورية التونسية 8.6%، وبقية الدول العربية الاخرى المستفيدة وبنسب متفاوتة.

وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 54 دولة، منها 17 دولة عربية تصدرتها الجمهورية الجزائرية بنسبة 18.1% والجمهورية التونسية 11.3% وجمهورية

مصر العربية 10.6% ثم جمهورية العراق 9.8% والجمهورية اللبنانية 8.62% فيما توزعت بقية العقود على 40 دولة بما نسبته 10.4 % من قيمة العقود.

وقد أظهرت الميزانية العمومية للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2015 أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 132,954,047 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 437,348,839 دولاراً أمريكياً، ولقد توزعت نسب الموجودات بصورة أساسية بين الاستثمارات 70.9% والنقدية والودائع المالية 26.7% والموجودات الاخرى 2.4%. كما بلغت حقوق الملكية في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 125,281,189 دينارا كويتياً أي ما يعادل 412,109,174 دولاراً أمريكياً.

كما بلغ مجموع الارباح التشغيلية 6,661,462 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 21,912,704 دولاراً أمريكياً، في حين بلغت المصروفات العمومية والادارية نحو 2,970,012 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 9,769,776 دولاراً أمريكياً، وبذلك يكون صافي نتائج أعمال السنة 2015 ربحا قدره 3,691,450 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 12,049,780 دولاراً أمريكياً، مقارنة بمبلغ 1,864,804 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 6,134,224 دولاراً أمريكياً خلال عام 2014.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

●الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي:

تشير البيانات الاولية المتوفرة من وزارة التخطيط إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا شهد انخفاضاً خلال عام 2015، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي 4.0%، مقابل معدل انخفاض بلغت نسبته حوالي 22.2% في عام 2014.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي النفطي بحوالي 1.3% الا أن معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي سجل انخفضاً بحوالي 6.98%، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام 2015 (أسعار2013) نحو 83.1 مليار دينار، مقابل 86.6 مليار دينار في عام 2014، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي 31.3 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 51.9 مليار دينار.

وقد أدى هذا التراجع في نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 12,699.6 دينار خلال عام 2014، إلى 11,970.6 دينار خلال عام 2015.

●الناتج المحلي الاجمالي الاسمي:

سجلت بيانات الناتج المحلي الاجمالي الاسمي خلال عام 2015 انخفاضاً بلغت نسبته 12.9% ليصل إلى 74.5 مليار دينار، مقارنة بنحو 85.5 مليار دينار خلال عام 2014. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض إنتاج وأسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي النفطي من 27.8 مليار دينار خلال عام 2014 إلى حوالي 16.5 مليار دينار في عام 2015 بمعدل انخفاض بلغ 40.6%، وحقق الناتج المحلي غير النفطي تحسن طفيف حيث ارتفاع من 57.7 مليار دينار في عام 2014 إلى حوالي 58.0 مليار دينار عام 2015، بمعدل ارتفاع بلغت نسبته 0.5%.

وقد أدى هذا الانكماش في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 12,525.9 دينار خلال عام 2014، إلى 10,722.4 دينار خلال عام 2015.

جدول رقم (12) : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	2,244.2	2,360.3	2,015.1	14.63-
صيد الاسماك	70.4	93.8	98.8	5.37
التعدين واستغلال المحاجر	55,673.4	29,741.8	30,289.1	1.84
الصناعات التحويلية	2,840.2	3,305.7	2,998.1	9.31-
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,994.6	2,117.9	1,905.7	10.02-
الانشاءات	1,895.6	1,791.4	1,443.2	19.44-
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والاسرية	6,172.5	5,738.4	3,306.3	42.38-
الفنادق والمطاعم	236.9	240.5	207.9	13.56-
النقل والتخزين والاتصالات	6,343.4	5,132.3	4,296.9	16.28-
الوساطة المالية	3,970.4	4,025.8	3,701.8	8.05-
الانشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,172.5	7,501.2	8,566.2	14.20
الادارة العامة والدفاع والضمأن الاجتماعي الاجباري	23,358.2	25,021.0	24,615.8	1.62-
التعليم*	29.9	34.4	36.6	6.17
الصحة والعمل الاجتماعي*	89.2	107.4	110.4	2.79
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الاخرى	125.6	134.7	134.6	0.07-
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-778.5	-697.6	-579.1	16.98-
:الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية ويوزع بين	**111,438.7**	**86,649.2**	**83,147.5**	**4.04-**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والانشطة المتعلقة بهما	**56,423.9**	**30,907.0**	**31,294.2**	**1.25**
الانشطة الاقتصادية الاخرى	**55,014.8**	**55,742.2**	**51,853.2**	**6.98-**

المصدر: وزارة للتخطيط.

* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (13): هيكل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

" نسبة من الاجمالي "

النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015
الزراعة والصيد والحراجة	2.01	2.72	2.42
صيد الاسماك	0.06	0.11	0.12
التعدين واستغلال المحاجر	49.96	34.31	36.43
الصناعات التحويلية	2.55	3.82	3.61
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.79	2.44	2.29
الانشاءات	1.70	2.07	1.74
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والاسرية	5.54	6.62	3.98
الفنادق والمطاعم	0.21	0.28	0.25
النقل والتخزين والاتصالات	5.69	5.92	5.17
الوساطة المالية	3.56	4.56	4.45
الانشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	6.44	8.66	10.30
الادارة العامة والدفاع والضمأن الاجتماعي الاجباري	20.96	28.88	29.60
التعليم*	0.03	0.04	0.04
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.08	0.12	0.13
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الاخرى	0.11	0.16	0.16
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.70	0.81	0.70
:الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية ويوزع بين	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والانشطة المتعلقة بهما	50.63	35.67	37.64
الانشطة الاقتصادية الاخرى	49.37	64.33	62.36

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (14): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي " مليون دينار"	عدد السكان* " بالالف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2013	**111,438.7**	**6,703**	**16,625.2**
2014	**86,649.2**	**6,823**	**12,699.6**
2015	**83,147.5**	**6,946**	**11,970.6**

* تقديرات.

جدول رقم (15): الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

" مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	2,244.2	2,469.2	2,832.4	14.71
صيد الاسماك	70.4	98.0	119.1	21.53
التعدين واستغلال المحاجر	55,673.4	26,723.5	16,021.4	-40.05
الصناعات التحويلية	2,840.2	3,332.7	2,786.3	-16.40
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,994.6	2,088.5	2,220.0	6.30
الانشاءات	1,895.6	1,997.2	2,408.4	20.59
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والاسرية	6,172.5	5,499.1	3,095.8	-43.70
الفنادق والمطاعم	236.9	246.3	251.9	2.27
النقل والتخزين والاتصالات	6,343.4	5,199.6	4,265.9	-17.96
الوساطة المالية	3,970.4	3,998.1	3,559.9	-10.96
الانشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,172.5	7,646.8	8,846.3	15.69
الادارة العامة والدفاع والضمأن الاجتماعي الاجباري	23,358.2	26,654.8	28,405.4	6.57
التعليم*	29.9	35.4	42.1	18.93
الصحة والعمل الاجتماعي*	89.2	109.6	117.0	6.75
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الاخرى	125.6	135.2	164.1	21.38
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-778.5	-749.5	-658.6	-12.13
:الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية ويوزع بين	111,438.7	85,484.5	74,477.5	-12.88
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والانشطة المتعلقة بهما	56,423.9	27,782.5	16,495.2	-40.63
الانشطة الاقتصادية الاخرى	55,014.8	57,702.0	57,982.3	0.49

المصدر: المصدر السابق.
* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (16): هيكل الناتج المحلي الاجمالي الاسمي

"نسبة من الاجمالي "

النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015
الزراعة والصيد والحراجة	2.01	2.89	3.80
صيد الاسماك	0.06	0.11	0.16
التعدين واستغلال المحاجر	49.96	31.26	21.51
الصناعات التحويلية	2.55	3.90	3.74
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.79	2.44	2.98
الانشاءات	1.70	2.34	3.23
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والاسرية	5.54	6.43	4.16
الفنادق والمطاعم	0.21	0.29	0.34
النقل والتخزين والاتصالات	5.69	6.08	5.73
الوساطة المالية	3.56	4.68	4.78
الانشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	6.44	8.95	11.88
الادارة العامة والدفاع والضمأن الاجتماعي الاجباري	20.69	31.18	38.14
التعليم*	0.03	0.04	0.06
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.08	0.13	0.16
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الاخرى	0.11	0.16	0.22
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.70	0.88	0.88
:الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية ويوزع بين	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والانشطة المتعلقة بهما	50.63	32.50	22.15
الانشطة الاقتصادية الاخرى	49.37	67.50	77.85

المصدر: المصدر السابق.
* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (17): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية " مليون دينار"	عدد السكأن* " بالالف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينـار"
2013	111,438.7	**6,703**	**16,625.2**
2014	85,484.5	**6,823**	**12,525.9**
2015	74,477.5	**6,946**	**10,722.4**

*تقديرات.

شكل (3): الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والاسمي

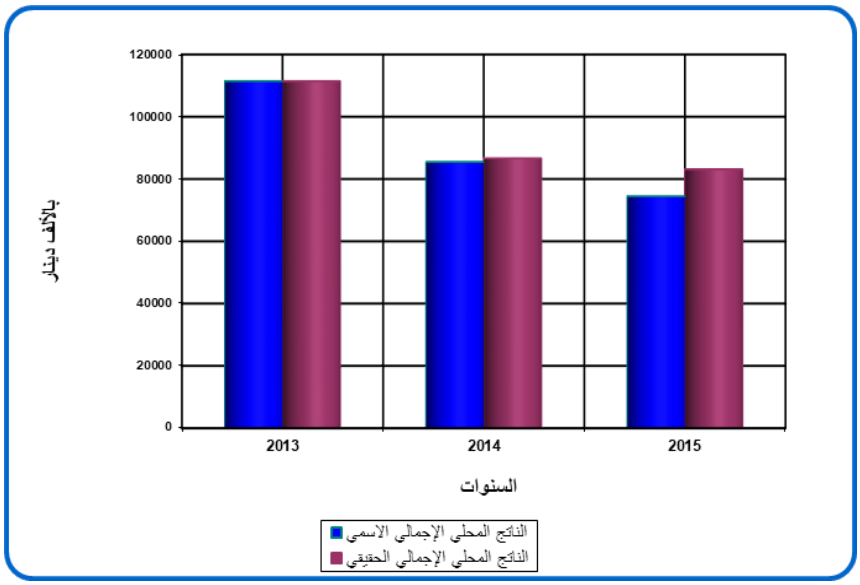

معدل التضخم:

أظهرت بيانات مصلحة الاحصاء والتعداد، أن معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بلغ 9.8% في نهاية عام 2015، حيث ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 167.7 عام 2014 إلى 184.2 عام 2015، و تركز هذا الارتفاع في أسعار مجموعة سلع وخدمات متفرقة بنسبة 21.4%، وارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الملابس والاقمشة والاحذية بنسبة 20.5%، كما ارتفاع الرقم القياسي لأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 15.3%، في حين تراوحت نسب الارتفاع في باقي المجموعات السلعية والخدمية ما بين 7.8% لمجموعة التعليم والثقافة والتسلية ونسبة 0.3% لمجموعة النقل والمواصلات.

جدول رقم (18): الرقم القياسي لأسعار المستهلك

(100=2003)

المجموعات الرئيسية	الوزن	2014	2015	المعدل
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	366	186.2	214.7	15.3
الملابس والاقمشة والاحذية	73	148.6	179.0	20.5
السكن ومستلزماته	233	159.9	162.1	1.4
أثاث المسكن	59	143.6	148.5	3.4
العناية الصحية	40	212.1	228.3	7.6
النقل والمواصلات	112	163.9	164.4	0.3
التعليم والثقافة والتسلية	64	124.7	134.4	7.8
سلع وخدمات متفرقة	53	153.4	186.3	21.4
الرقم القياسي العام	**1000**	**167.7**	**184.2**	
معدل التضخم السنوي	**-**	**2.4**	**9.8**	

المصدر: مصلحة الاحصاء والتعداد.

شكل (4): معدل التضخم السنوي

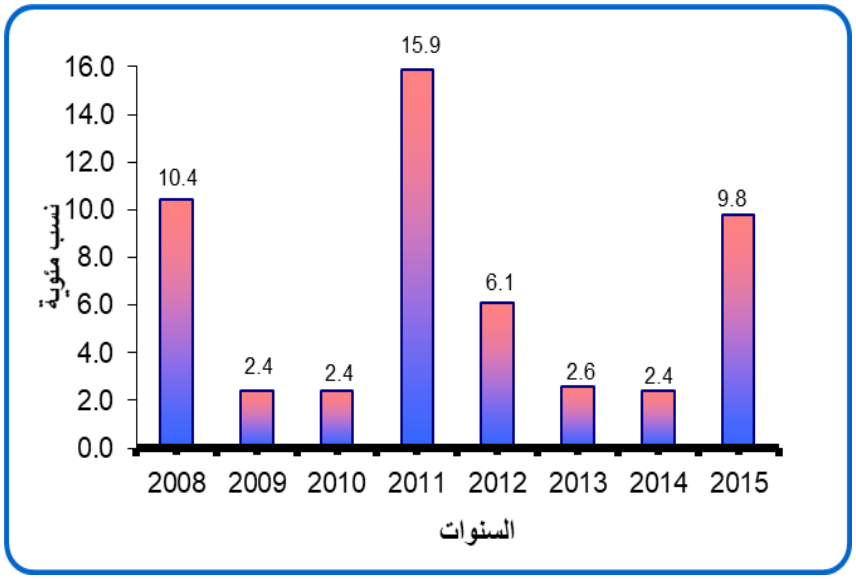

العاملون بالنشاط الاقتصادي:

نظراً لعدم توفر بيانات عن عامي 2014 – 2015 سنقوم باستعراض البيانات المتوفرة عن عام 2013، حيث تشير الاحصاءات الصادرة عن مصلحة الاحصاء والتعداد عن العاملين بالنشاط الاقتصادي خلال عام 2013، وتوزيعهم حسب الانشطة الاقتصادية بأن عدد العاملين بهذه الانشطة بلغ نحو 1,688 ألف عامل، مقابل 1,524 ألف عامل خلال عام 2012، بارتفاع قدره 164 ألف عامل أي ما نسبته 10.8%. وبتوزيع العاملين حسب الانشطة الاقتصادية يلاحظ أن قطاع الادارة العامة والدفاع والضمأن الاجتماعي استحوذوا على النصيب الاكبر من إجمالي حجم الاستخدام، إذ شكل حوالي 37.5%، يليه قطاع التعليم بنسبة 31.5%، ثم قطاع الصحة بنسبة 7.4%، فيما شكلت باقي القطاعات نسب مختلفة تراوحت ما بين 4.8% لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها و0.1% لأنشطة أخرى.

جدول رقم (19): توزيع حجم الاستخدام حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة 2012-2013

أقسام النشاط الاقتصادي	2012		2013*	
	عدد العاملين	الاهمية النسبية	عدد العاملين	الاهمية النسبية
الزراعة والصيد واستغلال الغابات	12950	0.8	13940	0.8
التعدين واستغلال المحاجر	35913	2.4	20075	1.2
الصناعات التحولية	61565	4.0	74934	4.4
الكهرباء والغاز والمياه	44243	2.9	42717	2.5
التشييد والبناء	27158	1.8	27287	1.6
تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها	85845	5.6	80415	4.8
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	5586	0.4	2293	0.1
النقل والتخزين والمواصلات	69316	4.5	75950	4.5
الوساطة المالية	26761	1.8	25984	1.5
أنشطة العقارات والتاجير وخدمات الاعمال	16136	1.1	13947	0.8
الادارة العامة والدفاع والضمأن الاجتماعي	526783	34.6	632833	37.5
التعليم	487956	32.0	532334	31.5
الصحة والعمل الاجتماعي	104324	6.8	125448	7.4
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	19361	1.3	19058	1.1
أنشطة اخرى	262	0.02	934	0.1
المجموع	**1524159**	**100**	**1688149**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط ، مصلحة الاحصاء والتعداد.

* بيانات اولية.

التطورات النفطية المحلية

لم يكن المشهد في القطاع النفطي الليبي مغايراً بشكل كبير عما كأن عليه في عام 2014، فقد استمرت أزمة اقفال الموانى النفطية خاصة في منطقة الهلال النفطي، بالاضافة إلى بعض العراقيل والصعوبات كأنقطاع إمدادات الكهرباء، الامر الذي نتج عنه انخفاض طفيف في كميات النفط المنتجة خلال عام 2015 مقارنة بما كانت عليه في عام 2014، حيث انخفض المتوسط اليومي لإنتاج النفط خلال عام 2015 ليصل إلى 400 الف برميل يومياً مقارنة بـ 480 ألف برميل يومياً خلال عام 2014.

وفيما يتعلق بالاحتياطي النفطي لليبيا خلال عام 2015، فقد أدت الظروف المشار إليها أنفاً إلى توقف عمليات الاستكشاف والتنقيب، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن معظم الشركات والخبرات الاجنبية غادرت البلاد وأوقفت نشاطها، وبذلك استقر احتياطي ليبيا المعلن عنه عند 48.47 مليار برميل من النفط الخام، و51,549 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

- الانتاج المحلي من النفط الخام:

سجل إنتاج النفط الخام خلال عام 2015، انخفاضاً بمقدار 28.6 مليون برميل وبنسبة انخفاض بلغت 16.3% ليصل إلى 146.6 مليون برميل، مقابل 175.2 مليون برميل خلال عام 2014، وانخفض تبعاً لذلك متوسط الانتاج اليومي ليصل إلى 400 ألف برميل خلال عام 2015 مقارنة بنحو 480 ألف برميل خلال عام 2014، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى استمرار اغلاق الموانى النفطية في منطقة الهلال النفطي التي تحوي أكبر الموانى النفطية في ليبيا، والتي تبلغ قدرتها التحميلية حوالي 500 ألف برميل في اليوم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد واجه قطاع النفط العديد من العراقيل الفنية وغير الفنية كعراقيل إمدادات الكهرباء والاحتجاجات والصراعات العسكرية والسياسية.

أما بالنسبة لتوزيع الانتاج حسب الشركات المنتجة كما هو مبين بالجدول رقم (20)، فأن انخفاض معدلات إنتاج معظم الشركات المنتجة ساهمت في انخفاض معدلات إجمالي الانتاج بشكل متفاوت.

وقد احتلت شركة الخليج العربي المرتبة الاولى حيث بلغ إنتاجها خلال عام 2015 حوالي 78.5 مليون برميل محققة معدل ارتفاع سنوي قدره 132.2% وشكل إنتاجها 53.5% من إجمالي الكميات المنتجة، وتراجع إنتاج شركة مليته للنفط (إيني) لتحتل المركز الثأني بنسبة انخفاض بلغت 29.3% ليصل إنتاجها إلى 27.5 مليون برميل موزعة علي النحو التالي: (15.2 مليون برميل باليابسة و12.3 مليون برميل بالمنطقة المغمورة)، وكانت نسبة مساهمتها 18.8% من إجمالي الكمية المنتجة، وجاء إنتاج شركة سرت في المركز الثالث بمستوى إنتاج قدره 19.8 مليون برميل، حيث كانت نسبة مساهمتها 13.5% من إجمالي الكميات المنتجة، أما شركة المبروك (توتال) فكانت في المركز الرابع بإنتاج قدره 12.6 مليون برميل وهو ما يشكل 8.6% من إجمالي الكمية المنتجة، وجاءت شركة فنترسهال في المركز الخامس بنسبة إنتاج قدرها 2.6% من إجمالي الكميات المنتجة ليصل إنتاجها إلى 3.8 مليون برميل محققة بذلك معدل ارتفاع سنوي بلغ 22.6%، أما باقي الشركات فقد تراوحت مساهماتها بين 1.4% و0.1% خلال نفس العام.

أما فيما يخص نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط في الشركات التشغيلية الواردة بالجدول رقم (20)، ونظراً لعدم حدوث أي تغيرات في الاتفاقيات المبرمة، فيلاحظ أن نسب المشاركة في رأس المال والتشغيل لم تتغير بين المؤسسة والشركاء الاجانب واستمرت على النحو التالي: إمتلاك المؤسسة لشركتي الخليج العربي وسرت ملكية كاملة، حيث بلغت كل من النسبة التشغيلية والنسبة الرأسمالية للمؤسسة فيهما 100.0%، وبلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة في شركة أكاكوس (ريبسول) 88.8%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50.0%، أما شركات الزويتينة والهروج (فيبا) فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 88.0%، في حين بلغت النسبة الرأسمالية في كل واحدة منها 50%، أما شركة مليتة للنفط (إيني للنفط) فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 85.5%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50%، أما باقي الشركات والمتمثلة في (أو أم في)، مليته للغاز (إيني غاز)الواحة، والمبروك (توتال)، فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 65%، 59.2% و50% لكل منها على التوالي ، أما النسبة الرأسمالية فقد بلغت في كل واحدة منها 50%، ما عدا شركة الواحة التي بلغت فيها هذه النسبة 59.2%.

جدول رقم (20): توزيع إنتاج النفط الخام حسب الشركات

" مليون برميل "

الشركات المنتجة	نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط%		2014		2015	
	تشغيلي	رأسمالي	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي
الخليج العربي	100.0	100.0	33.8	19.3	78.5	53.5
الواحة	59.2	59.2	20.7	11.8	0.3	0.2
مليتة للنفط (ايني للنفط)	85.5	50.0	38.9	22.2	27.5	18.8
أكاكوس (ريبسول)	88.8	50.0	36.0	20.5	0.1	0.1
فنترسهال	-	-	3.1	1.8	3.8	2.6
سرت	100.0	100.0	20.6	11.8	19.8	13.5
الهروج (فيبا)	88.0	50.0	4.8	2.7	2.1	1.4
الزويتينة	88.0	50.0	1.6	0.9	1.9	1.3
المبروك (توتال)	50.0	50.0	15.7	9.0	12.6	8.6
أو إم في	65.0	50.0	-	-	-	-
المجموع			**175.2**	**100.0**	**146.6**	**100**
متوسط الانتاج اليومي			**0.5**		**0.4**	

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط.

- صادرات النفط الخام:

من خلال البيانات المتوفرة عن كمية الصادرات النفطية في الجدول رقم (21)، يلاحظ أن الكميات المصدرة من النفط شهدت انخفاضاً خلال عام 2015، لتصل إلى 118.2 مليون برميل، مقابل 148.7 مليون برميل في عام 2014، مسجلةً بذلك انخفاضاً قدره 30.5 مليون برميل، وبنسبة انخفاض بلغت 20.5%.

أما فيما يتعلق بتوزيع كمية الصادرات النفطية حسب الشركات المصدرة خلال عام 2015، فأن المؤسسة الوطنية للنفط لا تزال تتصدر مجموعة الشركات المصدرة للنفط، حيث بلغت كمية صادراتها 110.3 مليون برميل، أي ما يعادل 93.2% من إجمالي الكميات المصدرة، وتأثرت عمليات تصدير النفط بأغلاق الموانئ النفطية.

جدول رقم (21): توزيع صادرات النفط حسب الشركات

" مليون برميل "

الشركات	2014		2015	
	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي
المؤسسة الوطنية للنفط	125.1	84.1	110.3	93.2
فنترسهال	3.7	2.5	3.5	3.0
مليتة للنفط (إيني للنفط)	0.0	0.0	1.2	1.0
أو. ام . في	1.8	1.2	0.04	0.0
المبروك (توتال)	5.4	3.6	2.5	2.1
أكاكوس (ريبسول)	1.9	1.3	0.0	0.0
ساجا	0.6	0.4	0.0	0.0
هسكى	2.5	1.7	0.0	0.0
بتروكندا	0.5	0.3	0.0	0.0
أ .أن .أي شمال إفريقيا	1.0	0.7	0.6	05.
المؤسسة الوطنية للنفط الكورية	0.2	0.1	0	0.0
اوكسيدنتال	0.4	0.3	0.1	0.1
إميرادا	0.0	0.0	0.0	0.0
ماراثون	3.1	2.1	0.0	0.0
كونكوفيلبس	2.5	1.7	0.0	0.0
المجموع	**148.7**	**100.0**	**118.2**	**100.0**
متوسط الصادرات اليومي	**0.41**		**0.32**	

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط.

- أسعار النفط الخام:

نظراً للتطورات التي شهدها السوق العالمي للنفط خلال عام 2015، فقد انخفض متوسط أسعار النفط الليبي ليصل إلى 50.5 دولاراً للبرميل بمعدل انخفاض قدره 47.3%، واستمرت استفادة الخام الليبي من الهامش الكبير الذي حققه خام برنت على الانواع الاخرى

من النفط والتي ساهم فيها بشكل كبير النقص الملحوظ في إمدادات النفط الليبي في السوق العالمي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (22):

جدول رقم (22) : متوسط الاسعار الدولية لأنواع النفط الخام المحلي

" دولاراً لكل برميل "

نوع الخام	2012	2013	2014	2015
البريقة	107.34	108.39	94.45	51.76
الزويتينة	111.17	108.52	110.42	57.58
سيرتكا	109.04	108.07	87.74	-
السدرة	110.57	107.42	86.07	-
ابوالطفل	112.57	108.27	110.36	60.77
السرير	110.54	106.87	90.89	54.31
مسلة	110.20	106.68	92.58	47.67
آمنا	111.99	107.18	84.14	57.10
البوري	110.21	107.48	99.49	50.21
الشرارة	110.90	109.00	98.71	-
الجرف	110.72	108.21	96.32	52.00
مليتة	110.35	109.12	97.18	52.69
الوفاء	-	-	-	40.66
المتوسط العام	**111.1**	**107.9**	**95.7**	**50.5**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط.

- إنتاج الغاز الطبيعي:

شهد إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا ارتفاعاً خلال عام 2015، حيث شكلت نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب من إجمالي الانتاج 16.3%، في حين كانت نسبة إنتاج الغاز المصاحب إلى إجمالي الانتاج 83.7%، ويعزى السبب وراء انخفاض نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب إلى انخفاض إنتاج النفط الخام خلال عام 2015، وتُظهر البيانات الواردة بالجدول رقم (23)، أن المتوسط السنوى لإنتاج الغاز الطبيعي قد ارتفاع بمقدار 45.3 مليار قدم مكعب، بنسبة6.1% ليصل إلى 787.4 مليار قدم مكعب، مقابل 742.1 مليار قدم مكعب خلال عام 2014، وتبعاً لذلك ارتفاع متوسط الانتاج اليومي من 2.033 مليار قدم مكعب خلال عام 2014 إلى 2.157 مليار قدم مكعب خلال عام 2015.

جدول رقم (23): المتوسط اليومي والمتوسط السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي

السنوات	الانتاج (مليار قدم مكعب)	
	المتوسط اليومي	المتوسط السنوي
2010	2.956	1078.8
2011	2.052	738.9
2012	2.267	827.5
2013	1.954	713.4
2014	2.033	742.1
2015	2.157	787.4

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط.

- الانتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شهد عام 2015 انخفاضاً في الانتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة، بأن الانتاج المحلي من المشتقات النفطية قد انخفض من 4,796.3 ألف طن متري خلال عام 2014 ليصل إلى 4,202.3 ألف طن متري خلال عام 2015، مسجلا انخفاضاً قدره 594 ألف طن متري، وبنسبة انخفاض بلغت 12.4%. ويعزى هذا الانخفاض إلى الظروف الامنية والسياسية التي تمر بها البلاد والتي نتج عنها اغلاق للموأنئ النفطية وتعطل حركة استخراج النفط الامر الذي أدى إلى انخفاض الكميات المنتجة من النفط الخام المتاح للتكرير وإنتاج المشتقات النفطية.

جدول رقم (24): الانتاج المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

المشتقات	2013		2014		2015	
	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي
زيت الوقود الثقيل	4,259.3	50.9	1,785.9	37.2	1,796.3	42.7
زيت الغاز (ديزل)	2,775.0	33.2	1,278.4	26.7	1,003.0	23.9
نافتا	1,533.3	18.3	681.5	14.2	539.2	12.8
كيروسين بنوعيه	1,154.4	13.8	483.7	10.1	360.4	8.6
بنزين 95	640.4	7.7	515.7	10.7	459.0	10.9
غاز مسال	117.6	1.4	51.1	1.1	44.3	1.1
الاجمالى	**480.0,10**	**100.0**	**4,796.3**	**100.0**	**4,202.3**	**100.0**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط.

- الانتاج المحلي من البتروكيماويات:

شهد الانتاج المحلي من البتروكيماويات في عام 2015، ارتفاعاً بمقدار 193.1 ألف طن متري ، بنسبة ارتفاع قدرها 28.5%، لتصل إلى 869.7 ألف طن متري، مقابل 676.6 ألف طن خلال عام 2014، ويتضح من البيانات الواردة من المؤسسة الوطنية للنفط أن منتجات اليوريا والامونيا فاقت مستويات إنتاجها لعام 2014 بما يقارب 108.0% و28.0% على التوالي، الا أن مستويات إنتاج الميثانول انخفضت بمقدار 20.8%.

جدول رقم (25): الانتاج المحلي من البتر وكيماويات

" ألف طن متري "

المنتجات	2013		2014		2015	
	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي
اليوريا	479.5	40.5	164.2	24.3	341.6	39.3
الميثانول	266.4	22.5	262.1	38.7	207.7	23.9
الامونيا	437.7	37.0	250.3	37.0	320.4	36.8
الاجمالى	**1183.5**	**100.0**	**676.6**	**100.0**	**869.7**	**100.0**

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط.

- صادرات المنتجات النفطية والبتروكيماوية:

بلغ إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية خلال عام 2015 حوالي 1,768.5 ألف طن متري، شكلت منها المنتجات النفطية ما قيمته 1,435.5 ألف طن متري، أي بنسبة 81.2%، فيما شكلت البتروكيماويات ما قيمته 333.0 ألف طن متري، أي بنسبة 18.8% من الاجمالي.

ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (26)، أن إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية شهدت انخفاضاً خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014، ويعود هذا الانخفاض إلى الاضطرابات التي شهدتها المنشأت والموانى النفطية خلال العام، بالاضافة إلى توجيه بعض السلع التي كانت تصدر في السابق إلى السوق المحلي، لتغطية بعض العجوزات التي طرأت في قنوات العرض بالسوق المحلي.

جدول رقم (26): الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية

" ألف طن متري "

الصادرات	2013		2014		2015	
	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي
المنتجات النفطية	3,292.5	88.9	1,646.3	80.2	1,435.5	81.2
البتروكيماويات	409.8	11.1	405.8	19.8	333.0	18.8
المجموع	**3,702.3**	**100.0**	**2,052.1**	**100.0**	**1,768.5**	**100.0**

المصدر: المصدر السابق.

- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2015 انخفاضاً ملحوظاً، حيث انخفض بمقدار 1,920.7 ألف طن متري، أي بنسبة انخفاض بلغت 16.4%، ليصل إلى 9,761.7 ألف طن متري خلال 2015، مقابل 11,682.4 ألف طن متري خلال عام 2014.

ويعزى هذا الانخفاض إلى الانكماش الحاصل في استهلاك الكيروسين ووقود الديزل اللذأن سجلا معدلات انخفاض قدرها 46.8% و23.3% على التوالي، وذلك كنتيجة للانخفاض الحاد في إمدادات منتج الكيروسين خلال فصل الشتاء لعام 2015، أما بالنسبة لمنتج وقود الديزل فقد شهد عام 2015 انخفاضاً طفيفاً في إمدادات هذا المنتج، بالاضافة إلى التحول من استخدام الديزل في محطات توليد الكهرباء إلى استخدام الغاز، أما بالنسبة لمنتج البنزين فقد أنكمشت نسبة استهلاكه بمعدل 2.4%، في حين بلغت نسبة استهلاك زيت الوقود الثقيل 20.6%، ويعزى ذلك إلى عدم إستئناف الصناعات الكبيرة (الانشاءات، الصناعات الثقيلة) لنشاطها المعتاد والتي تعتبر من أكبر مستهلكي الطاقة في الاقتصاد المحلي والذي تأثر بالاوضاع الامنية والسياسية في البلاد، والجدول التالي يبين الاستهلاك المحلي للمشتقات المحلية حسب السلعة:

جدول رقم (27): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

المشتقات	2013		2014		2015	
	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي
الغاز المسال	321.1	2.9	302.5	2.6	264.3	2.7
بنزين	3800.2	33.8	3822.3	32.7	3732.4	38.2
كيروسين بنوعيه	446.8	4.0	342.1	2.9	181.9	1.9
وقود الديزل	4923.8	43.7	5496.3	47.0	4217.6	43.2
زيت الوقود الثقيل	1767.4	15.7	1719.2	14.7	1365.5	14.0
بنزين طيرأن	-	0.0	0.0	0.0	18	0.2
المجموع	**11,259.3**	**100.0**	**11682.4**	**100.0**	**9,761.7**	**100.0**

المصدر: الموسسة الوطنية للنفط.

ثانياً: المالية العامة

أثرت الاوضاع الامنية المتمثلة في الصراع الدائر في مناطق مختلفة من ليبيا على الحياة العامة، والذي انعكس سلباً على الاداء الاقتصادي وأدى إلى انخفاض الانتاج في قطاع النفط بشكل كبير، مما أثر على أوضاع المالية العامة، وسبب في عجز غير مسبوق في الميزانية العامة خلال عام 2015، بالاضافة إلى الانخفاض الكبير في الايرادات المحلية، كل ذلك كأن له تأثيراً كبيراً على موارد الميزانية العامة والاستدامة المالية.

أن الاوضاع السابق ذكرها جعلت من مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية يواجهان صعوبات كبيرة في تنفيذ التزامات الدولة الضرورية والتي يتعذر التوقف عن صرفها لارتباطها بحاجيات المواطن، ولتوفير الحد الادنى من الاحتياجات الاساسية من سلع وخدمات، وفي هذا الشأن قام المصرف بتمويل البنود الاساسية من الميزانية عن طريق ترتيبات مالية تم الاتفاق عليها مع وزارة المالية.

- **الموقف التنفيذي للترتيبات المالية 2015:**

بلغت الايرادات الفعلية خلال عام 2015 نحو 16.8 مليار دينار، في حين تم تسييل مبلغ 36.0 مليار دينار، وقد نتج عن ذلك عجز في الايرادات العامة قدره 19.2 مليار دينار، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام وتوقف معظم الانتاج والصادرات النفطية.

أ- الايرادات:

وفقاً لبيانات مصرف ليبيا المركزي، بلغ إجمالي الايرادات النفطية وغير النفطية المحققة خلال العام نحو 16,843.4 مليون دينار تفاصيلها كالتالي.

- بلغت الايرادات النفطية المحققة عن السنة المالية لعام 2015 نحو 10,597.5 مليون دينار.
- بلغت حصيلة الايرادات غير النفطية لعام 2015 نحو 6,245.7 مليون دينار، منها إيرادات ضريبية بنحو 671.3 مليون دينار وإيرادات الجمارك بنحو 46.0 مليون دينار،

في حين بلغ الايراد العام نحو 570.4 مليون دينار ومبلغ 4,958.0 مليون دينار هي مبالغ متبقية بحسابات لدى المصارف من سنوات سابقة.

ب- المصروفات:

وفقاً لبيانات مصرف ليبيا المركزي، بلغ إجمالي قيمة التفويضات الصادرة لكافة ابواب الميزانية العامة خلال سنة 2015 نحو 36,014.9 مليون دينار على النحو التالي.

- **الباب الاول- المهايا والمرتبات وما في حكمها:**

  تم تسييل مبلغ 20,307.2 مليون دينار.

- **الباب الثأني- نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل:**

  تم تسييل مبلغ 3,625.9 مليون دينار.

- **الباب الثالث- مشروعات وبرامج التنمية:**

  تم تسييل مبلغ 3,861.8 مليون دينار.

- **الباب الرابع- الدعم وموازنة الاسعار:**

تم تسييل مبلغ 8,220.0 مليون دينار تفاصيلها كالتالي.

جدول رقم (28): نفقات الدعم وموازنة الاسعار

"مليون دينار"

البيأن	المبالغ المسيلة
الادوية والامداد الطبي	600.0
السلع التموينية	4.3
المحروقات	6,194.0
الكهرباء والانارة العامة	9.852
المياه والصرف الصحي	242.7
النظافة العامة	326.1
الدعم النقدي للمواطنيين	0.0
الاجمالي	**8,220.0**

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم (29): المبالغ المضافة لحسابات وزارة المالية لعام 2015

"مليون دينار"

الباب	البيأن	المبالغ المسيلة
الاول	المرتبات وما في حكمها	20,307.2
الثأني	النفقات التسييرية والتشغيلية	3,625.9
الثالث	مشروعات وبرامج التنمية	3,861.8
الرابع	نفقات الدعم وموازنة الاسعار	8,220.0
	الدين العام	0.0
	الاجمالي	**36,014.9**

المصدر : وزارة المالية.

ثالثاً: القطاع الخارجي

● **ميزان المدفوعات:**

تشير بيانات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2015، بأن الوضع العام للميزان قد تأثر للعام الثالث على التوالي بانخفاض الصادرات النفطية، مما أدى لحدوث عجزاً في الميزان الكلي بلغ 16.4 مليار دينار، مقابل عجزاً بلغ 27.4 مليار دينار عام 2014، ويرجع انخفاض العجز في الميزان الكلي إلى انخفاض عجز الحساب الجاري من 24.2 مليار دينار عام 2014 إلى 12.7 مليار دينار عام 2015، وذلك بسبب انخفاض العجز في الميزان التجاري الذي بلغ نحو 7.7 مليار دينار في عام 2015، مقابل عجز بلغ 14.1 مليار دينار في عام 2014.

وفيما يلي تحليل موجز لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2015:

الحساب الجاري:

أظهرت بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2015، حدوث عجزاً في الحساب الجاري بلغ 12.7 مليار دينار، متأثراً بالعجز في الميزان التجاري الذي بلغ 7.7 مليار دينار، مقابل عجز بلغ 14.1 مليار دينار في عام 2014، وانخفاض العجز في صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 10.1 مليار دينار في عام 2014 إلى 5.0 مليارات دينار في عام 2015.

1- الميزان التجاري:

شهد الميزان التجاري لعام 2015 انخفاض في العجز من 14.1 مليار دينار عام 2014 إلى عجز بلغ 7.7 مليار دينار في عام 2015، نتيجة انخفاض قيمة الصادرات السلعية عموماً من 24.5 مليار دينار في عام 2014 إلى 15.0مليار دينار في عام 2015، وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية من نحو 23.0 مليار دينار في عام 2014 إلى 13.9 مليار دينار في عام 2015، كما كأن لانخفاض قيمة الورادات السلعية من 38.6

مليار دينار عام 2014 إلى 22.7 مليار دينار عام 2015، أثراً مباشراً على انخفاض العجز في الميزان التجاري لعام 2015.

2- العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) انخفاض العجز من 10.1 مليار دينار عام 2014 إلى عجز قدره 5.0 مليارات دينار عام 2015، ويعزى هذا لانخفاض العجز في حساب الخدمات ليصل إلى 5.5 مليارات دينار في عام 2015، مقابل 9.4 مليار دينار عام 2014، وإلى انخفاض عجز حساب التحويلات الجارية من 1.4 مليار دينار عام 2014، إلى عجز 1.2 مليار دينار عام 2015، في حين حقق حساب الدخل فائض بلغ 1.6 مليار دينار عام 2015.

الحساب الرأسمالي والمالي:

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2015 إلى حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 4.0 مليارات دينار في عام 2015، مقابل تدفقات للخارج بلغت 0.5 مليار دينار في عام 2014، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الاصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الاخرى المتمثلة في الائتمأنات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الاجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الاخرى.

الميزان الكلي:

نتيجة لانخفاض عوائد الصادرات النفطية خلال عام 2015، بسبب الاحداث السياسية والامنية المتردية التي تشهدها البلاد، حقق الوضع الكلي لميزان المدفوعات لعام 2015 عجزاً بلغ 16.4 مليار دينار، والذي انعكس سلباً على احتياطيات النقد الاجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي بالرغم من قيام المصرف بإتخاذ بعض الاجراءات لتنظيم استعمالات النقد الاجنبي وتمويل الاحتياجات الضرورية فقط.

جدول رقم (30): ميزان المدفوعات

" مليون دينار"

البنود	2013	2014	2015
أولا- الحساب الجاري :	**12.2**	**-24,172.3**	**-12,713.6**
1. السلع والخدمات :	**4,669.6**	**-23,489.4**	**-13,195.1**
أ. السلع:	15,199.9	-14,120.7	-7,687.6
- الصادرات (فوب)	58,442.8	24,511.0	14,996.9
قطاع الهيدروكربونات	56,445.3	2,2951.4	13,853.2
صادرات أخرى	1,997.5	1,559.6	1,143.7
- الواردات (فوب)	-43,242.9	-38,631.7	-22,684.5
ب. الخدمات :	-10,530.3	-9,368.7	-5,507.5
دائن	228.5	100.6	372.5
مدين	-10,758.8	-469.2,9	-5,880.0
2. الدخل :	**-527.1**	**740.7**	**1,641.1**
دخل الاستثمار المباشر	-3,290.2	-1,106.0	-134.4
دخل استثمارات أخرى	2,763.2	1,846.7	1,775.5
3. التحويلات الجارية :	**-4,130.3**	**-1,423.5**	**-1,159.6**
الحكومة العامة	-67.2	-1.5	0.0
القطاعات الاخرى	-4,063.1	-1,422.0	-1,159.6
قطاع النفط	-450.0	-193.5	-96.8
أخرى (تحويلات العاملين للخارج)	-3,613.1	1,228.5-	-1,062.8
ثانياً - الحساب الرأسمالي والمالي	**-5,642.6**	**-534.7**	**-3,938.3**
الاستثمار المباشر	-898.8	98.6	-545.3
استثمار الحافظة	-2,812.9	-1,054.0	2343.5
استثمارات أخرى	-1,930.9	420.8	-5,736.5
ثالثاً – الخطأ والسهو	**-3,041.8**	**-2,697.5**	**287.1**
رابعاً - الميزان الكلي	**-8,672.3**	**-27,406.0**	**-16,364.8**
بنود للتذكرة :			
سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الامريكي (متوسط الفترة)	1.27	1.27	1.38
سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الامريكي (في نهاية الفترة)	1.25	1.33	1.39
رصيد الحساب الجاري (%من إجمالي الناتج المحلي)	0.2	56.3-	52.0
ميزان المدفوعات الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-10.9	63.7-	67.2
إجمالي الناتج المحلي الاسمى (مليارات الدنانير)	80.0	43.0	24.4

التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية ذو أهمية بالغة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يعد خير وسيلة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير مستلزمات التشغيل اللازمة للعملية الانتاجية، وتدفقات رؤوس الاموال.

وفيما يلي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال عام 2015:

أولاً – حجم التبادل التجاري:

أظهر حجم التبادل التجاري (صادرات + واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي، خلال عام 2015، انخفاضاً بلغت نسبته 33% أو ما مقداره 16,317 مليون دينار، ليصل إلى 33,037 مليون دينار، مقابل 49,354 مليون دينار خلال عام 2014. ويعود هذا التراجع في حجم التجارة الخارجية أساساً إلى تراجع نمو الصادرات بنسبة 41.3%، نتيجة انخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية وانخفاض كميات الانتاج المحلي، كما سجلت الواردات تراجعاً بلغ 25%.

ثانياً– الصادرات: يعتمد الاقتصاد الوطني اعتماداً شبه كامل على الصادرات متمثلاً في صادرات النفط الخام، حيث بلغ إجمالي الصادرات خلال العام موضوع التقرير نحو 14,323.2 مليون دينار.

ثالثاً– الواردات: نتيجة عجز السوق المحلي عن تلبية اجتياجات المستهلكين والمستثمرين، من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والخدمات، يتم الالتجاء إلى الاسواق الخارجية لتغطية هذا العجز، مما يؤدي إلى تضخم قيمة الواردات، التي بلغت خلال عام 2015 نحو 18,714.0 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 56.6% من إجمالي حجم التجارة الخارجية.

هذا ويلاحظ من خلال البيانات انخفاض الواردات، بنحو 6,247 مليون دينار، أو ما نسبته 25.0% خلال عام 2015، لتصل إلى 18,714.9 مليون دينار، مقابل 24,961.0 مليون دينار خلال عام 2014.

جدول رقم (31): التجارة الخارجية خلال الفترة (2014-2015)

" بالمليون دينار"

البند	2014	2015	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات	24,393	14,323	-10,070	-41.3
الواردات	24,961	18,714	-6,247	-25.0
حجم التجارة الخارجية	**49,354**	**33,037**	**-16,317**	**-33.1**

شكل (5): حجم التجارة الخارجية
(2015-2014)

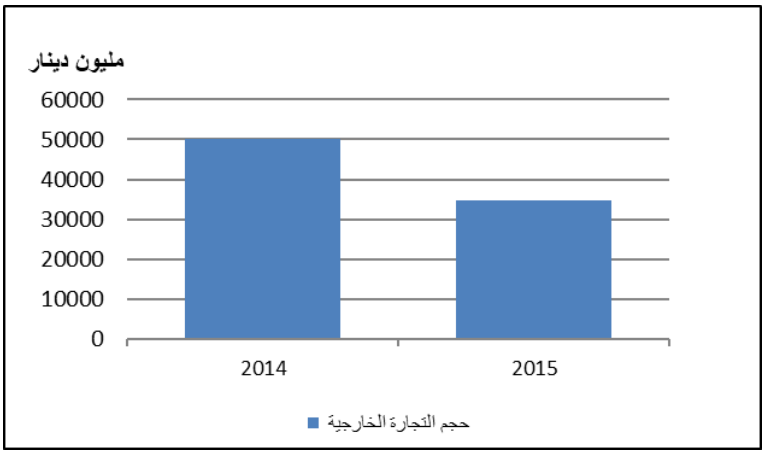

1. التوزيع الجغرافي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الواردة في الجدول رقم (32)، الاهمية النسبية العالية للبلدأن المتقدمة من إجمالي الصادرات، إذ بلغت نسبة 77% للعام موضوع التقرير، لتصل إلى 11,004 مليون دينار، تحصلت بلدأن منطقة اليورو على النصيب الاوفر من الصادرات الليبية، إذ وصلت نسبة الصادرات إلى71%، وما مقداره 10,204 مليون دينار.

ويعود سبب ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات الليبية لدول الاتحاد الاوروبي إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان على اعتبارها بلدأن صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام، والموقع الجغرافي لليبيا. فيما شكلت الصادرات للبلدأن النامية نسبة 23% من إجمالي الصادرات، والتي بلغت نحو3,319 مليون دينار، تأتي في مقدمتها، بلدأن الشرق الاوسط

وشمال إفريقيا وباكستأن لتشكل 10% من إجمالي الصادرات الليبية للبلدأن النامية يليها البلدان الاسيوية حيث شكلت الصادرات لهذه البلدان نسبة 9% من الصادرات الليبية للبلدأن النامية، في حين شكلت الصادرات لبلدأن إفريقيا جنوب الصحراء وبلدأن نصف الكرة الغربي، وبلدأن أوربية أخرى نسبة 4% من إجمالي الصادرات لتلك البلدان.

جدول رقم (32) : التوزيع الجغرافي للصادرات (2014 – 2015)

" بالمليون دينار"

المنطقة	2014	النسبة من إجمالى الصادرات (%)	2015	النسبة من إجمالى الصادرات (%)
البلدان المتقدمة	**21,381**	**88**	**11,004**	**77**
منطقة اليورو	18,065	74	10,204	71
بلدأن اخرى	3,316	14	800	6
البلدان النامية	**3,012**	**12**	**3,319**	**23**
اسيا	1,012	4	1,227	9
اوروبا	514	2	424	3
الشرق الاوسط وشمال إفريقيا والباكستأن	1,328	5	1,485	10
منطقة إفريقيا جنوب الصحراء	39	0	46	0
نصف الكرة الغربي	119	1	137	1
مجموع الصادرات	**24,393**	**100**	**14,323**	**100**

المصدر : موقع صندوق النقد الدولي.

2. التوزيع الجغرافي للواردات:

تُعد منطقة اليورو المصدر الرئيس لواردات ليبيا، حيث بلغت أهميتها النسبية 34% من إجمالي الواردات خلال عام 2015، لتصل إلى نحو 6,445 مليون دينار، ويعود ذلك إلى الجوار الجغرافي الذي يلعب دوراً رئيسياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا ودول منطقة اليورو، يليها مجموعة البلدان الاسيوية التي شكلت 18% من إجمالي الواردات، في حين شكلت الواردات من الشرق الاوسط وشمال إفريقيا وباكستأن مأنسبته 18% من إجمالي الواردات، أما منطقة أوروبا وبلدأن نصف الكرة الغربي فقد شكلت مأنسبته 17%، 2% من إجمالي الواردات على التوالي.

جدول رقم (33) : التوزيع الجغرافي للواردات (2014 – 2015)

" بالمليون دينار"

المنطقة	2014	النسبة من إجمالي الواردات (%)	2015	النسبة من إجمالي الواردات (%)
البلدان المتقدمة	**12,088**	**48**	**8,360**	**45**
منطقة اليورو	8,546	34	6,445	34
بلدان اخرى	3,542	14	1,915	11
البلدان النامية	**12،873**	**52**	**10,354**	**55**
اسيا	3,756	15	3,349	18
اوروبا	4,349	17	3,243	17
الشرق الاوسط وشمال إفريقيا والباكستان	3،789	15	3,282	18
منطقة إفريقيا جنوب الصحراء	60	0	64	0
نصف الكرة الغربي	919	4	416	2
مجموع الواردات	**24,961**	**100**	**18,714**	**100**

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي.

شكل (6) : التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات لعام 2015

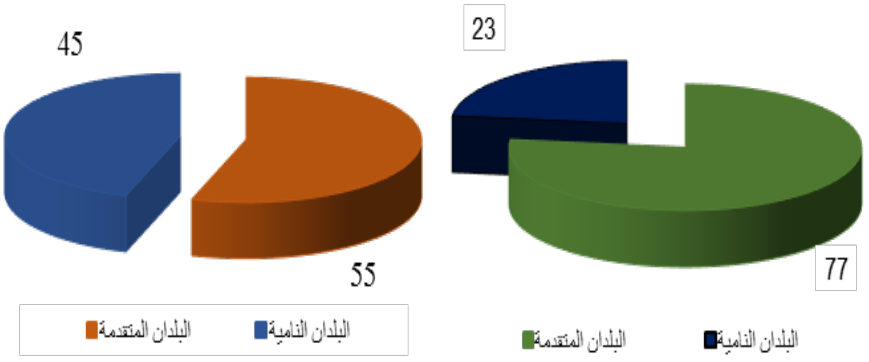

التطورات النقدية

1. القاعدة النقدية:

شَهِدت القاعدة النقدية خلال عام 2015 زيادة نسبتها 10.0%، أو ما مقداره 3.8 مليار دينار، أي من 38.1 مليار دينار في نهاية عام 2014 إلى 41.9 مليار دينار في نهاية عام 2015، وترجع هذه الزيادة إلى التغير الذي طرأ على مكونات القاعدة النقدية وتشمل كل من النقد بخزائن المصارف، والنقد لدى الجمهور، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث شهدت العملة لدى الجمهور ارتفاعاً بنسبة 34.0%، أي من 17,174.9 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 23,007.3 مليون دينار في نهاية عام 2015، في حين انخفضت العملة بخزائن المصارف التجارية من 1,619.9 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 743.6 مليون دينار في نهاية عام 2015، أي بنسبة 54.1%، كما انخفضت الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي، من نحو 17,502.6 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 16,185.2 مليون دينار في نهاية عام 2015، بنسبة 7.5%، أو ما مقداره 1,317.4 مليون دينار.

أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد ارتفعت من 1,832.9 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 1,990.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، أي بنحو 157.2 مليون دينار، أو ما نسبته 8.6%.

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كأن لصافي الاصول الاجنبية أثر إنكماشي على القاعدة النقدية، حيث انخفضت بنحو 16,184.8 مليون دينار، أو ما نسبته 12.9%، في حين كأن لصافي الاصول المحلية أثر توسعي على هذه القاعدة أي بزيادة قدرها 19,980.7 مليون دينار، أو ما نسبته 22.8% في نهاية عام 2015، كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (34): القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

"مليون دينار"

البيأن	2014	2015	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية :-	**38,130.3**	**41,926.2**	**3,795.9**	**10.0**
1- العملة المصدرة للتداول:	**18,794.8**	**23,750.9**	**4,956.1**	**26.4**
- بخزائن المصارف	1,619.9	743.6	-876.3	-54.1
- لدى الجمهور	17174.9	23,007.3	5,832.4	34.0
2- ودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي	**17,502.6**	**16,185.2**	**-1,317.4**	**-7.5**
3- ودائع تحت الطلب للمؤسسات والشركات العامة	**1,832.9**	**1,990.1**	**157.2**	**8.6**
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:-	**38,130.3**	**41,926.2**	**3,795.9**	**10.0**
1- صافي الاصول الاجنبية	**125,598.6**	**109,413.0**	**-16,184.8**	**-12.9**
2- صافي الاصول المحلية:	**(87,468.3)**	**(67,487.6)**	**19,980.7**	**-22.8**
- الخزانة العامة	(32,503.8)	(23,013.1)	9,490.7	-29.2
- القطاعات الاخرى	0.0	0.0	0.0	0.0
- المصارف التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0
- صافي البنود الاخرى	(54,964.5)	(44,474.5)	10,490.0	-19.1

شكل (7): القاعدة النقدية

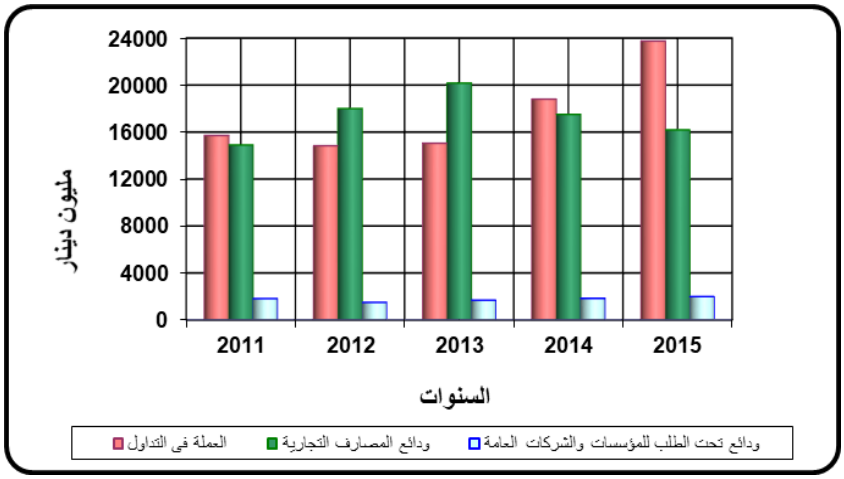

2. عرض النقود:

شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع ($ع_2$) أو ما يعرف بالسيولة المحلية في نهاية عام 2015، ارتفاعاً بنحو 9,201.6 مليون دينار، أو ما نسبته 13.3% ليصل إلى 78,606.3 مليون دينار، مقابل 69,404.7 مليون دينار في نهاية عام 2014.

وقد تركزت الزيادة بالكامل في عرض النقود (ع1) الذي ازداد بنحو 10,050.3 مليون دينار، أو ما نسبته 15.1% ليصل في نهاية عام 2015 إلى 76,783.0 مليون دينار، مُقابل 66,732.7 مليون دينار في نهاية عام 2014، وبالنظر إلى التغير في مكونات (ع1) يلاحظ أن العملة خارج المصارف ارتفعت من 17,174.9 مليون دينار إلى 23,007.3 مليون دينار أو ما مقداره 5,832.4 مليون دينار وبنسبة بلغت 34.0% في نهاية عام 2015، كما ارتفعت الودائع تحت الطلب من 49,557.8 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 53,775.7 مليون دينار في نهاية عام 2015، أي بنسبة 8.5%، أو ما مقداره 4,217.9 مليون دينار، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 70.0% من عرض النقود (ع1) في حين شكل النقد المتداول خارج المصارف نسبة 30.0%. أما رصيد شبه النقود فقد انخفض بنحو 848.7 مليون دينار، أو ما نسبته 31.8% ليصل إلى 1,823.3 مليون دينار، مقابل 2,672.0 مليون دينار في نهاية عام 2014.

وتجدر الاشارة إلى أن نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود (ع1) ارتفعت من 25.7% في نهاية عام 2014 إلى 30.0% في نهاية عام 2015، كما ارتفعت نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود (ع2) من 24.7% في نهاية عام 2014 إلى 29.3% في نهاية عام 2015.

وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2015 بالنسبة إلى(ع1) نحو 1.83 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى (ع2) نحو 1.87 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يُلاحظ انخفاض صافي الاصول الاجنبية بنسبة 11.8%، وكذلك صافي البنود الاخرى بنسبة 6.3%، كأن لهما أثر إنكماشي على عرض النقود، في حين كأن لارتفاع صافي الائتمأن المحلي بمقدار 22,942.0 مليون دينار، أي بنسبة 68.0% في نهاية عام 2015 أثر توسعي على عرض النقود.

جدول رقم (35): عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

" مليون دينار"

البيأن	2014	2015	مقدار التغير	نسبة التغير
1.عرض النقود (ع1):	**66,732.7**	**76,783.0**	**10,050.3**	**15.1**
– العملة خارج المصارف	17,174.9	23,007.3	5,832.4	34.0
– ودائع تحت الطلب	49,557.8	53,775.7	4,217.9	8.5
2. شبه النقود:	**2,672.0**	**1,823.3**	**-848.7**	**-31.8**
3. السيولة المحلية (ع2) = (1+2)	**69,404.7**	**78,606.3**	**9,201.6**	**13.3**
العوامل المؤثرة في السيولة المحلية:	**69,404.7**	**78,606.3**	**9,201.6**	**13.3**
1.صافي الاصول الاجنبية	**130,571.4**	**115,110.6**	**-15,460.8**	**-11.8**
2.الائتمأن المحلى:	**(33,752.1)**	**(10,810.1)**	**22,942.0**	**-68.0**
أ. الخزأنة العامة (صافي):	(54,490.8)	(31,813.7)	22,677.1	-41.6
– المصرف المركزي	(32,503.8)	(23,013.1)	9,490.7	-29.2
– المصارف التجارية	(21,987.0)	(8,800.6)	13,186.4	-60.0
ب. المطلوبات على القطاعات الاخرى	20,738.7	21,003.6	264.9	1.3
3. صافي البنود الاخرى	**(27,414.6)**	**(25,694.2)**	**1,720.4**	**-6.3**

شكل (8): عرض النقود

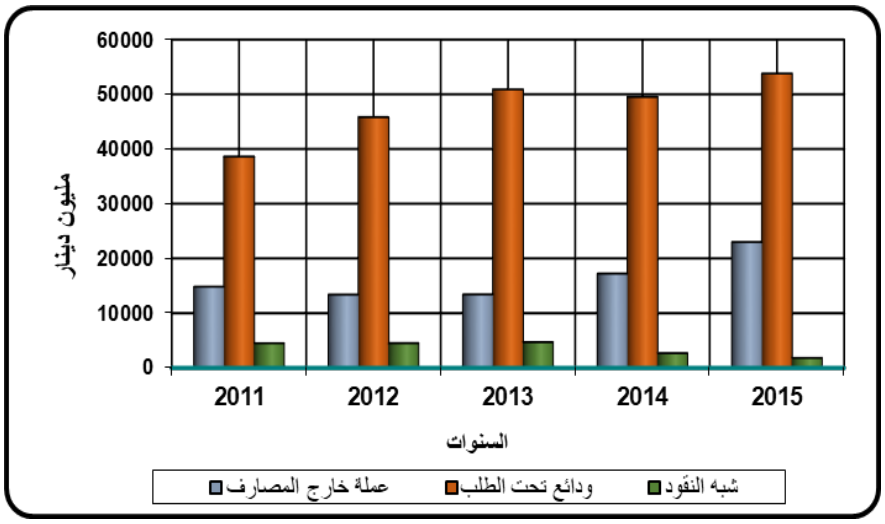

3. سعر صرف الدينار الليبي:

أستمر نظام الصرف المطبق في ليبيا على ما هو عليه، حيث يتبع نظام سعر الصرف الثابت، من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي، مقومة بحقوق السحب الخاصة عند 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار. وعلى هذا الاساس تأثر سعر صرف الدينار الليبي بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الاجنبية، وفقاً للوزن الذي تحظى به ضمن سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، حيث انخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الامريكي بنسبة 4.4% في نهاية عام 2015، أي انخفض من 1.3346 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2015 إلى 1.3929 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2014، كما انخفض أمام الفرنك السويسري بنسبة 4.3%، أي من 1.3488 لكل فرنك في نهاية عام 2014 ليصل إلى 1.4064 ديناراً لكل فرنك سويسري في نهاية عام 2015، وانخفض ايضاً أمام الين الياباني بنسبة 3.7% في نهاية عام 2015، في حين ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي أمام اليورو بنسبة 6.1%، أي ارتفاع من 1.6221 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2014 ليصل إلى 1.5225 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2015، كما ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي أمام الجنيه الاسترليني بنسبة 0.6%، ليصل إلى 2.0644 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية عام 2015، مقابل 2.0767 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية عام 2014. والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الرئيسة الدولية:

جدول رقم (36) : أسعار صرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسة

" دينار ليبي لكل وحدة"

العملات	2014	2015	نسبة التغير
دولار أمريكي	1.3346	1.3929	4.4
يورو	1.6221	1.5225	6.1-
جنيه إسترليني	2.0767	2.0644	0.6-
فرنك سويسري	1.3488	1.4064	4.3
ين ياباني (100 ين)	1.1150	1.1566	3.7

مصرف ليبيا المركزي

أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2015 (عدا الحسابات النظامية) ارتفاعاً قدره 2,980.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.9%، ليبلغ نحو 163.8 مليار دينار، مقابل 160.8 مليار دينار في نهاية عام 2014. وفيما يلي تحليل لأهم بنود أصول وخصوم المركز المالي للمصرف.

أولاً – الاصول:

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بنحو 5.0 مليارات دينار، أو ما نسبته 26.4% لتصل في نهاية عام 2015 إلى 23.8 مليار دينار، مقابل 18.8 مليار دينار في نهاية عام 2014، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات وأذونات خزأنة أجنبية وعملات اجنبية التي تشكل ما نسبته 99.8% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2014 بنحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.2% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2015 نحو 140.0 مليار دينار، مقابل 142.0 مليار دينار في نهاية عام 2014، مسجلاً انخفاضاً بمقدار 2.0 مليار دينار، أي ما نسبته 1.4%. وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- **سندات وأذونات خزأنة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:**

بلغ رصيد سندات وأذونات خزأنة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2015 نحو 75.2 مليار دينار، مقابل نحو 96.4 مليار دينار في نهاية عام 2014، مسجلاً انخفاضاً قدره 21.2 مليار دينار، أو ما نسبته 22.0%. ويعزى هذا الانخفاض إلى التراجع الملحوظ في ايرادات النقد الاجنبي، مما أدى إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات الليبي، والذي انعكس على انخفاض رصيد الاصول الاجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي.

- **المساهمات والاستثمارات المحلية:**

لم يطرأ أي تغيير في رصيد المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2015 ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2014 والبالغ 3,029.4 مليون دينار.

- **المساهمات والاستثمارات الاجنبية:**

ارتفاع رصيد المساهمات والاستثمارات الاجنبية في نهاية عام 2015 بنحو 248.9 مليون دينار، أو ما نسبته 1.6% ليصل إلى 15.6 مليار دينار، مقابل 15.4 مليار دينار في نهاية عام 2014.

- **قروض وسلفيات الخزأنة العامة:**

بلغ رصيد السلف الممنوحة للخزأنة العامة في نهاية عام 2015 نحو 40.9 مليار دينار، مقابل 21.7 مليار دينار في نهاية عام 2014، مظهراً زيادة قدرها 19.2 مليار دينار، أو ما نسبته 88.3%، ويعزى هذا الارتفاع إلى العجز المحقق في الميزانية العامة لعام 2015.

- **القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:**

سجل الرصيد القائم للقروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات والمؤسسات العامة في نهاية عام 2015، انخفاضا بنحو 113.0 مليون دينار أي ما نسبته 10.3% ليصل إلى 985.8 مليون دينار، مقابل نحو 1,098.8 مليون دينار في نهاية عام 2014.

- **الاصول الاخرى:**

بلغ رصيد الاصول الاخرى في نهاية عام 2015 نحو 4,248.0 مليون دينار، مقابل 4,316.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، مظهراً انخفاضاً قدره 68.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.6%.

ثانياً- الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2015 ارتفاعاً بنحو 5.0 مليارات دينار أو ما نسبته 26.4%، ليصل في نهاية العام إلى نحو 23.8 مليار دينار، مقابل 18.8 مليار دينار في نهاية عام 2014.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع (الحسابات الجارية):

سجل الرصيد الاجمالي للخصوم الايداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2015 انخفاضاً قدره 3.6 مليار دينار ليصل إلى 108.4 مليار دينار، مقابل 112.0 مليار دينار في نهاية عام 2014، حيث انخفض رصيد ودائع الخزأنة العامة بمقدار 25.8 مليون دينار أي ما نسبته 0.7%، ليصل في نهاية عام 2015 إلى 3,437.4 مليون دينار، مقابل 3463.2 مليون دينار في نهاية عام 2014، وانخفاض رصيد المجالس المحلية بنحو 1.3 مليار دينار، أي ما نسبته 38.8% ليصل إلى 2.0 مليار دينار في نهاية عام 2015، مقابل 3.2 مليار دينار في نهاية عام 2014، كما شهد رصيد ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة انخفاضاً بنحو 4.1 مليار دينار، أو ما نسبته 7.3% ليصل في نهاية عام 2015 إلى نحو 52.5 مليار دينار، مقابل 56.6 مليار دينار في نهاية عام 2014، في حين ارتفاع رصيد ودائع مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 821.6 مليون دينار، أي ما نسبته 2.9%، ليصل إلى 29.1 مليار دينار في نهاية عام 2015، مقابل 28.3 مليار دينار في نهاية عام 2014، كما ارتفاع رصيد حسابات متنوعة بنحو 764.5 مليون دينار، أي ما نسبته 3.9% ليصل إلى 20.6 مليار دينار في نهاية عام 2015، مقابل 19.8 مليار دينار في نهاية عام 2014، وكذلك ارتفاع رصيد حسابات مصارف خارجية بنحو 228.1 مليون دينار أي ما نسبته 43.1% ليصل إلى 757.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 529.8 مليون دينار في نهاية عام 2014.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغير على رأس المال والاحتياطي العام ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2014 والبالغ 1,500.0 مليون دينار.

- الاحتياطيات والمخصصات الاخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات الاخرى انخفاضاً بلغ 833.9 مليون دينار، أي ما نسبته 8.2%، ليصل إلى نحو 9.3 مليار دينار في نهاية عام 2015، مقابل 10.2 مليار دينار في نهاية عام 2014.

- الخصوم الاخرى:

سجل بند الخصوم الاخرى ارتفاعاً قدره 2.5 مليار دينار، أو ما نسبته 13.6% ليصل في نهاية عام 2015 إلى نحو 20.8 مليار دينار، مقابل 18.3 مليار دينار في نهاية عام 2014. والجدول رقم (37) يوضح تطور بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (37): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البيان	2014	2015	مقدار التغير	نسبة التغير
الاصول				
أولا: أصول إصدار العملة:-	**18,795.2**	**23,751.9**	**4,956.7**	**26.4**
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	18,748.3	23,705.0	4,956.7	26.4
2- ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	0.0
ثانياً: أصول العمليات المصرفية:-	**141,998.6**	**140,022.2**	**-1,976.4**	**-1.4**
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	96,444.5	75,228.9	-21,215.6	-22.0
2- المساهمات والاستثمارات المحلية	3,029.4	3,029.4	0.0	0.0
3- المساهمات والاستثمارات الاجنبية	15,398.5	15,647.4	248.9	1.6
4- الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	21,711.1	40,882.7	19,171.6	88.3
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	0.0	
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	21,711.1	40,882.7	19,171.6	88.3
5- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	1,098.8	985.8	-113.0	-10.3
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	1,098.8	985.8	-113.0	-10.3
- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	0.0	0.0	
6- الاصول الاخرى	4,316.3	4,248.0	-68.3	-1.6
مجموع الاصول	16,0793.8	163,774.1	2,980.3	1.9
الخصوم				
أولاً: خصوم إصدار العملة:-	**18,795.2**	**23,751.9**	**4,956.7**	**26.4**
1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	18,795.2	23,751.9	4,956.7	26.4
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:-	**141,998.6**	**140,022.2**	**-1,976.4**	**-1.4**
1- الودائع (الحسابات الجارية):	112,011.3	108,386.8	-3,624.5	-3.2
- الخزانة العامة	3,463.2	3,437.4	-25.8	-0.7
- المجالس المحلية	3,242.3	1,985.0	-1,257.3	-38.8
- مؤسسات وأجهزة عامة	28,309.0	29,130.6	821.6	2.9
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	56,639.8	52,484.2	-4,155.6	-7.3
- حسابات متنوعة	19,827.2	20,591.7	764.5	3.9
- حسابات مصارف خارجية	529.8	757.9	228.1	43.1
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطيات ومخصصات أخرى	10,179.0	9,345.1	-833.9	-8.2
4- الخصوم أخرى	18,308.3	20,790.3	2,482.0	13.6
مجموع الخصوم	**160,793.8**	**163,774.1**	**2,980.3**	**1.9**

المصارف التجارية

سجلت الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا في نهاية عام 2015 انخفاضاً بلغ 4,970.9 مليون دينار، ليصل إجمالي الاصول داخل الميزانية المجمعة إلى 90,233.4 مليون دينار، مقابل 95,204.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، بنسبة انخفاض قدرها 5.2%.

وفيما يلي تفصيل لأهم بنود الميزانية:

أولاً : جانب الاصول:

1- النقدية:

أ- النقدية بالخزائن والمقاصة:

ارتفاع رصيد النقدية بمعدل 20.8% وبمقدار 1,345.5 مليون دينار ، لتصل إلى 7,825.0 مليون دينار في نهاية عام 2015 ، مقابل 6,479.5 مليون دينار في نهاية عام 2014 ، حيث تركز هذا الارتفاع في عمليات المقاصة بين الفروع والتي ارتفعت بنسبة 74.4%، في حين انخفضت النقدية بالخزائن بمعدل 54.2% لتصل إلى 752.8 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 1,642.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

"مليون دينار"

البيأن	2014	2015	معدل التغير (%)
النقدية بالخزائن :	1,642.8	752.8	-54.2
- عملة محلية	1,619.9	743.6	-54.1
- عملة أجنبية	22.9	9.2	-59.8
المقاصة بين المصارف	3,288.7	4,372.2	32.9
المقاصة بين الفروع	1,548.0	2,700.0	74.4
الاجمالى	**6,479.5**	**7,825.0**	**20.8**

ب- أرصدة لدى المصارف:

بلغ رصيد ودائع المصارف فيما بينها ولدى الغير 53,539.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 62,244.0 مليون دينار في نهاية عام 2014، أي بمعدل انخفاض قدره 14.0%، وتركز هذا الانخفاض في رصيد شهادات الايداع بمقدار 12,814.9 مليون دينار

بنسبة انخفاض 34.6%، وعلى الرغم من تطبيق قأنون إلغاء الفوائد الربوية رقم (1) لعام 2013، الا أن المصارف التجارية لازالت تحتفظ بمعدلات سيولة عالية لدى المصرف المركزي في شكل شهادات إيداع، فيما سجل رصيد الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي ارتفاع نسبته 8.0% نهاية عام 2015، وفيما يلي بيأن بأرصدة الودائع لدى المصارف كما هي موضحة في الجدول التالي:

"مليون دينار"

البيأن	2014	2015	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب لدى :			
- المصرف المركزي	19,317.8	20,863.2	8.0
- المصارف المحلية	408.2	1,717.6	320.8
- المصرف الليبي الخارجي	1,850.0	2,216.8	15.0
- المصارف بالخارج	2,784.7	3,073.1	10.4
ودائع زمنية :			
- شهادات الايداع	37,074.6	24,259.7	-34.6
- المصارف المحلية	0	0.0	0
- المصرف الليبي الخارجي	206.1	107.1	-48.0
- المصارف بالخارج	602.6	1,302.4	116.1
الاجمالي	**62,244.0**	**53,539.9**	**-14.0**

2- الاستثمارات:

سجل إجمالي بند رصيد الاستثمارات في المصارف التجارية نهاية عام 2015 نحو 1,787.8 مليون دينار، مقابل775.5 مليون دينار في نهاية عام 2014 وتعزى هذه الزيادة إبتداءً من العام 2015 إلى قيام مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية بالاستثمار في أذونات وسندات الخزأنة بمبلغ 500 مليون دينار لكل منهما، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

"

مليون دينار"

البيأن	2014	2015	معدل التغير (%)
سندات وأذونات الخزأنة	0.0	1,000.0	0.0
إستثمارات أخرى	775.5	787.8	1.6
الاجمالي	**775.5**	**1,787.8**	**130.5**

3- القروض والتسهيلات الائتمأنية:

بلغ رصيد القروض والتسهيلات الائتمأنية الممنوحة من المصارف التجارية نحو 20,212.8 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 19,959.9 مليون دينار في نهاية عام 2014، مسجلاً بذلك ارتفاع نسبته 1.3%، وبمقدار 252.9 مليون دينار. وتركز هذا الارتفاع في رصيد سلفيات وسحب على المكشوف من 4,245.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، إلى 5,440.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، وانخفض رصيد قروض الانشطة الاقتصادية الاخرى من 8,555.2 مليون دينار في نهاية عام 2014، إلى 8,164.2 مليون دينار في نهاية عام 2015.

ومن جانب أخر بلغت نسبة مخصص تغطية الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والتسهيلات نحو 13.8% في نهاية عام 2015، مقابل ما نسبته 13.5% في نهاية عام 2014، كما شكّل إجمالي القروض والتسهيلات ما نسبته 22.4% من إجمالي الاصول ونسبة 28.4% من إجمالي الودائع، وفيما يلي بيأن تفصيلي لرصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية:

"مليون دينار"

البيأن	2014	2015	معدل التغير (%)
سلفيات وسحب على المكشوف	4,245.8	5,440.1	28.1
السلف الاجتماعية *	7,158.9	6,608.6	-7.7
قروض الانشطة الاقتصادية الاخرى	8,555.2	8,164.2	-4.6
إجمالي القروض والتسهيلات	**19,959.9**	**20,212.8**	**1.3**
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	2,688.1	2,779.7	3.4
صافي القروض والتسهيلات	**17,271.8**	**17,433.1**	**0.9**

*تشمل رصيد قروض المرابحة للأفراد.

ومن ناحية أخرى، بلغ رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2015 ما نسبته 70.4% من إجمالي القروض والتسهيلات بقيمة 14,230.1 مليون دينار، فيما شكل رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية وهي 29.6% بقيمة 5,982.8 مليون دينار، والجدول التالي يوضح قيمة القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام والخاص:

" مليون دينار"

البيأن	2014	2015	معدل التغير (%)
القروض الممنوحة للقطاع العام	6,195.9	5,982.8	3.4-
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	13,764.0	14,230.1	3.4
الاجمالي	**19,959.9**	**20,212.8**	**1.3**

4 – الاصول الثابتة والاصول الاخرى:

بلغ رصيد الاصول الثابتة نحو1,365.4 مليون دينار في نهاية عام 2015، فيما بلغ رصيد الاصول الاخرى 12,574.7 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 9,368.5 مليون دينار في نهاية عام 2014.

ثأنياً: جانب الخصـوم:

1- ودائع العملاء :

انخفضت أرصدة ودائع العملاء لدى المصارف التجارية بمقدار 7,653.3 مليون دينار وبنسبة 9.7% لتصل في نهاية عام 2015 إلى 71,257.1 مليون دينار، مقابل 78,910.4 مليون دينار في نهاية عام 2014، وتركز هذا الانخفاض في أرصدة الودائع لأجل بمقدار 9,712.6 مليون دينار، لتصل إلى 11,956.7 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 21,669.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، في حين سجلت أرصدة الودائع تحت الطلب ارتفاعاً بمقدار 2,084.6 مليون دينار وبنسبة 3.7%، لتصل إلى 58,725.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 56,641.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، كما انخفضت أرصدة ودائع الادخار بنسبة 4.2% لتصل في نهاية عام 2015 إلى 574.5 مليون دينار، مقابل 599.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، والجدول التالي يوضح ذلك:

" مليون دينار"

البيأن	2014	2015	معدل التغير (%)
الودائع تحت الطلب	56,641.3	58,725.9	3.7
الودائع لأجل	21,669.3	11,956.7	-44.8
الودائع الادخارية	599.8	574.5	-4.2
إجمالي	**78,910.4**	**71,257.1**	**-9.7**

أما فيما يخص **تصنيف الودائع**، فقد سجل رصيد ودائع القطاع الخاص، ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية عام 2015 بمقدار 3,546.9 مليون دينار وبنسبة 10.9% لتصل إلى 36,117.4 مليون دينار، مقابل 32,570.5 مليون دينار في نهاية عام 2014، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لنمو رصيد ودائع الافراد بالعملة المحلية وذلك بسبب انخفاض السحوبات من حساباتهم لدى المصارف، أما فيما يخص رصيد ودائع القطاع العام والقطاع الحكومي فقد انخفض بنسبة 24.2% لتصل إلى 35,139.7 مليون دينار، منها 9,800.6 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمأن الاجتماعي، صندوق الانماء الاقتصادي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 46,339.9 مليون دينار كودائع للقطاع العام والقطاع الحكومي في نهاية عام 2014، والجدول التالي يوضح ذلك:

"مليون دينار"

البيأن	2014	2015	معدل التغير (%)
ودائع الحكومة والقطاع العام	**46,339.9**	**35,139.7**	**-24.2**
- ودائع حكومية	21,987.0	9,800.6	-55.4
- ودائع القطاع العام	24,352.9	25,339.1	4.0
ودائع القطاع الخاص	**32,570.5**	**36,117.4**	**10.9**
إجمالى	**78,910.4**	**71,257.1**	**-9.7**

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 955.6 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 432.0 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بارتفاع وقدره 523.6 مليون دينار.

3- حقوق الملكية وأرباح العام:

- **رأس المال المدفوع:** ارتفع رأس المال المدفوع من 3,563.4 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 3,609.4 مليون دينار في نهاية عام 2015.

- **الاحتياطيات والارباح:** ارتفاع رصيد الاحتياطيات والارباح من 1,319.5 مليون دينار في نهاية عام 2014، ليصل إلى 1,478.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، ويعزى

ذلك إلى ارتفاع الارباح المرحلة والارباح القابلة للتوزيع قبل خصم المخصصات والضرائب بنسبة 30.6%، لتبلغ 899.6 مليون دينار خلال عام 2015، مقابل 688.6 مليون دينار خلال عام 2014.

"مليون دينار"

البيأن	2014	2015	معدل التغير (%)
رأس المال المدفوع	3,563.4	3,609.5	1.3
الاحتياطي القأنوني	335.8	335.8	0.0
إحتياطيات غير مخصصة	29.7	29.7	0.0
أرباح العام	265.4	213.0	-19.7
الارباح المرحّلة والارباح القابلة للتوزيع	688.6	899.6	30.6
إجمالي	**4,882.9**	**5,087.6**	4.2

4- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات ارتفاع بلغت نسبته 4.7% وبمقدار 176.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، ليصل إلى 3,941.8 مليون دينار، مقابل 3,765.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، حيث سجلت الزيادة في جانب مخصص المصارف للديون المشكوك في تحصيلها نحو 91.6 مليون دينار، والجدول التالي يوضح تفصيل بند المخصصات:

"

مليون دينار"

البيأن	2014	2015	معدل التغير (%)
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	2,688.1	2,779.7	3.4
مخصص إستهلاك الاصول الثابتة	539.3	592.5	9.9
مخصصات عامة	532.8	556.9	4.5
مخصص تقييم أسعار الصرف	5.1	12.7	149.0
إجمالي	**3,765.3**	**3,941.8**	4.7

5- متنوعات وخصوم أخرى:

بلغ رصيد متنوعات وخصوم أخرى 8,950.4 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 7,171.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، بزيادة قدرها 1,779.1 مليون دينار وما نسبته 24.8%.

الحسابات خارج الميزانية

(الحسابات المقابلة)

انخفض رصيد الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية خلال عام 2015، بنسبة 6.8%، ليصل إلى 48,299.2 مليون دينار، مقابل 51,845.0 مليون دينار في عام 2014، وتركز هذا الانخفاض بشكل أساسي في الاعتمادات المستندية الخارجية والجدول التالي يوضح ذلك:

"مليون دينار"

البيأن	2014	2015	معدل التغير (%)
الاعتمادات المستندية *	35,632.9	33,637.1	-5.6
خطابات الضمأن *	13,505.9	12,596.2	-6.7
المستندات برسم التحصيل	2,379.4	1,819.4	-23.5
أخرى	326.8	246.5	-24.6
إجمالي	**51,845.0**	**48,299.2**	**-6.8**

*محلية وخارجية.

جدول رقم(39): الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية

"مليون دينار"

البند	2014	2015	مقدار التغير	معدل التغير %
الاصول :				
1- الاصول السائلة	**63,886.8**	**54,292.6**	**-9,594.2**	**-15.0**
نقدية بالخزائن	**1,642.8**	**752.8**	**-890.0**	**-54.2**
- عملة محلية	1,619.9	743.6	-876.3	-54.1
- عملة أجنبية	22.9	9.2	-13.7	-59.8
الودائع لدى المصرف المركزي	**56,392.4**	**45,122.8**	**-11,269.6**	**-20.0**
- ودائع تحت الطلب	19,317.8	20,863.1	1,545.3	8.0
- شهادات إيداع	37,074.6	24,259.7	-12,814.9	-34.6
الودائع لدى المصارف المحلية	**408.2**	**1,717.6**	**1,309.4**	**320.8**
- ودائع تحت الطلب	**408.2**	**1,717.6**	1,309.4	320.8
- ودائع زمنية	0	0.0	0	0
الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	**2,056.1**	**2,323.9**	**267.8**	**13.0**
- ودائع تحت الطلب	1,850.0	2,216.8	366.8	19.8
- ودائع زمنية	206.1	107.1	-99.0	-48.0
الودائع لدى المصارف بالخارج	**3,387.3**	**4,375.5**	**988.2**	**29.2**
- ودائع تحت الطلب	2,784.7	3,073.1	288.4	10.4
- ودائع زمنية	602.6	1,302.4	699.8	116.1
2- الاستثمارات	**777.5**	**1,787.8**	**1,010.3**	**129.9**
3- القروض والتسهيلات	**19,959.9**	**20,212.9**	**253.0**	**1.3**
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,245.8	5,440.1	1,194.3	28.1
- السلف الاجتماعية (تشمل قروض المرابحة للأفراد)	7,158.9	6,608.6	-550.3	-7.7
- قروض الانشطة الاقتصادية الاخرى	8,555.2	8,164.2	-391.0	-4.6
4- الاصول الثابتة	**1,211.6**	**1,365.4**	**153.8**	**12.7**
5- الاصول الاخرى بما فيها المقاصة	**9,368.5**	**12,574.7**	**3,206.2**	**34.2**
مجموع الاصول	**95,204.3**	**90,233.4**	**-4,970.9**	**-5.2**
الحسابات المقابلة	51,845.0	48,299.2	-3,545.8	-6.8
إجمالي الميزانية	**147,049.3**	**138,532.6**	**-3,516.7**	**-5.8**
الخصوم				
1- ودائع العملاء	**78,910.4**	**71,257.1**	**-7,653.3**	**-9.7**
- الودائع تحت الطلب	56,641.3	58,725.9	2,084.6	3.7
- الودائع الزمنية	21,669.3	11,956.7	-9,712.6	-44.8
- الودائع الادخارية	599.8	574.5	-25.3	-4.2
2- الاقتراض من المصارف	**42.4**	**41.1**	**-1.3**	**-3.1**
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	**432.0**	**955.6**	**523.6**	**121.2**
4- حقوق الملكية	**4,882.9**	**5,087.4**	**204.5**	**4.2**
- رأس المال المدفوع	3,563.4	3,609.5	46.1	1.3
- الاحتياطي القانوني	335.8	335.6	-0.2	-0.1
- إحتياطيات غير مخصصة	29.7	29.7	0	0
- أرباح العام	265.4	213	-52.4	-19.7
- الارباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	688.6	899.6	211.0	30.6
5- المخصصات	3,765.3	3,941.8	176.5	4.7
6- المتنوعات والخصوم الاخرى	**7,171.3**	**8,950.4**	**1,797.1**	**24.8**
مجموع الخصوم	**95,204.3**	**90,233.4**	**-4,970.9**	**-5.2**
الحسابات المقابلة	51,845.0	48,299.2	-3,545.8	-6.8
إجمالي الميزانية	**147,049.3**	**138,532.6**	**-3,516.7**	**-5.8**

المصرف الليبي الخارجي

تم تأسيس المصرف الليبي الخارجي بموجب القانون رقم 18 لسنة 1972، ويمارس نشاطه كمصرف خارجي، حيث يقوم بمزاولة الاعمال المالية والمصرفية المختلفة بالخارج عن طريق مساهماته المنتشرة في مختلف بلدأن العالم، كما يقوم ببعض الاعمال داخل ليبيا عن طريق وحدة الدينار الليبي.

وفيما يلي تحليل لبنود المركز المالي:

بلغ رصيد الاصول والخصوم للمصرف الليبي الخارجي نحو 30,021.8 مليون دينار (بما في ذلك الحسابات النظامية) في نهاية عام 2015، مقابل 35,523.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، مسجلاً انخفاضاً بلغ 5,501.5 مليون دينار أي بنسبة انخفاض قدرها 15.4%. وقد شكلت الحسابات النظامية ما نسبته 14.4% من إجمالي الاصول أي نحو 3,799.0 مليون دينار.

أولاً – جانب الاصول:

بلغ إجمالي أصول المصرف الليبي الخارجي (عدا الحسابات النظامية) في نهاية عام 2015 نحو 26,222.8 مليون دينار، مقابل 30,659.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، أي بانخفاض قدره 4,437.0 مليون دينار وبنسبة 14.5%، **وفيما يلي تحليل لأهم بنود الاصول.**

1. نقدية بالخزينة ولدى المصارف:

انخفض رصيد نقدية بالخزينة ولدى المصارف بمقدار 940.0 مليون دينار ليصل إلى 2,669.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 3,609.5 مليون دينار في نهاية عام 2014. وقد تركز هذا الانخفاض في بند نقدية لدى المصارف، حيث سجل هذا البند انخفاضاً قدره 939.2 مليون دينار ليصل إلي 2,661.6 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 3,600.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، في المقابل فقد سجل بند النقدية بالخزينة انخفاضاً بمقدار 0.8 مليون دينار أو ما نسبته 9.2% لتصل إلى 7.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 8.7 مليون دينار في نهاية عام 2014.

2. الودائع الزمنية:

سجل رصيد الودائع الزمنية انخفاضاً قدره 2,734.0 مليون دينار أي بنسبة انخفاض بلغت 14.4% ليصل إلي 16,308.6 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 19,042.6 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الحاصل في رصيد شهادات الايداع حيث سجل هذا البند انخفاض قدره 7,505.5 مليون دينار او ما نسبته 96.2% ليصل إلى 298.3 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 7,803.8 مليون دينار في نهاية عام 2014. كما ارتفاع رصيد ودائع لأجل بمقدار 4,771.5 مليون دينار ليصل إلى 16,010.3 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 11,238.8 مليون دينار في نهاية عام 2014.

3. الاستثمارات:

بلغ رصيد الاستثمارات في نهاية عام 2015 نحو 407.9 مليون دينار، مقابل 473.2 مليون دينار في نهاية عام 2014، ليسجل بذلك انخفاضاً بلغ مقداره 65.3 مليون دينار، أو بنسبة 13.8%، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع رصيد المحفظة الاستثمارية بنحو 83.0 مليون دينار، ليصل إلى 289.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 372.5 مليون دينار في نهاية عام 2014.

4. صافي القروض والتسهيلات:

شهد رصيد صافي القروض والتسهيلات انخفاضاً نسبته 13.4% اي بمقدار 268.9 مليون دينار، ليصل إلى 1,733.3 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 2,003.4 مليون دينار في نهاية عام 2014.

5. المساهمات والاصول الثابتة والاصول الاخرى:

سجل رصيد المساهمات انخفاضاً بنسبة 10.7%، وبمقدار 577.2 مليون دينار ليصل إلي 4,805.0 مليون دينار في نهاية 2015، مقابل 5,382.2 مليون دينار في نهاية عام 2014، في حين سجل رصيد كل من الاصول الثابتة ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 0.2 مليون

دينار ليصل إلى 15.2 مليون دينار في نهاية عام 2015، ورصيد الاصول الاخرى بمقدار 148.2 مليون دينار ليصل إلى 283.3 مليون دينار في نهاية عام 2015.

ثانيا – جانب الخصوم:

بلغ رصيد الخصوم الايداعية (الودائع) لدى المصرف الليبي الخارجي في نهاية عام 2015 نحو 18,609.2 مليون دينار، مقابل 23,686.5 مليون دينار في نهاية عام 2014، مسجلةً انخفاضاً قدره 5,078.4 مليون دينار، وما نسبته 21.4%. ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاصل في رصيد الودائع لأجل بنسبة 38.2%، أي بمقدار 5,987.1 مليون دينار لتصل إلى 9,675.4 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 15,662.5 مليون دينار في نهاية عام 2014، بينما ارتفاع رصيد الودائع تحت الطلب بمقدار 908.7 مليون دينار، أو ما نسبته 11.3% ليصل إلى 8,933.8 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 8,025.1 مليون دينار في نهاية عام 2014.

أما رصيد التأمينات النقدية فقد سجل ارتفاعاً بلغ 159.3 مليون دينار، أو ما نسبته 22.5% ليصل إلى 867.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 708.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، في المقابل سجل رصيد المخصصات انخفاضاً بلغ 25.1 مليون دينار، أو ما نسبته 27.6% ليصل إلى 65.7 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 90.9 مليون دينار في نهاية عام 2014، وكمحصلة للتغير في هذه الحسابات انخفض رصيد مجموع إلتزامات المصرف بنسبة 20.4%، أو ما مقداره 5,009.4 مليون دينار ليصل إلى 19,588.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 24,613.0 مليون دينار في نهاية عام 2014.

ومن ناحية أخرى أظهر بند إجمالي حقوق المساهمين ارتفاعاً بلغت نسبته 8.1%، أو بمقدار 482.0 مليون دينار ليصل إلي 6,425.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 5,943.1 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويعزى هذا الارتفاع في بند حقوق المساهمين إلي التغيرات التي طرأت على البنود المكونة لهذا البند، حيث ارتفاع رصيد

الارباح المحتجزة بمقدار 276.6 مليون دينار لتصل إلى 909.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

الجدول التالي يوضح تطور بنود أصول وخصوم المصرف الليبي الخارجي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (43): أصول وخصوم المصرف الليبي الخارجي

"مليون دينار "

البيان	2014	2015	مقدار التغير	نسبة التغير %
الاصول				
1. نقدية بالخزينة ولدى المصارف :	**3,609.5**	**2,669.5**	**-940.0**	**-26.0**
– نقدية بالخزينة	8.7	7.9	-8.0	-9.2
– لدى المصارف	3,600.8	2,661.6	-939.2	-26.1
2. الودائع الزمنية :	**19,042.6**	**16,308.6**	**-2,734.0**	**-14.4**
– ودائع لأجل	11,238.8	16,010.3	4,771.5	42.5
– شهادات الايداع	7,803.8	298.3	7,505.5	-96.2
3. إستثمارات :	**473.2**	**407.9**	**-65.3**	**-13.8**
– إستثمارات مالية	100.7	118.4	17.7	17.6
– المحفظة الاستثمارية	372.5	289.5	-83.0	-22.3
4. صافي القروض والتسهيلات	**2,002.2**	**1,733.3**	**-268.9**	**-13.4**
5. المساهمات	**5,382.2**	**4,805.0**	**-577.2**	**-10.7**
6. أصول ثابتة	**15.0**	**15.2**	**0.2**	**1.3**
6. أصول أخرى	**135.1**	**283.3**	**148.2**	**109.7**
إجمالي الاصول	**30,659.8**	**26,222.8**	**-4,437.0**	**-14.5**
الحسابات النظامية	**4,863.5**	**3,799.0**	**-1,064.5**	**-21.9**
إجمالي الميزانية	**35,523.3**	**30,021.8**	**-5,501.5**	**-15.5**
الخصوم				
1. إجمالي مجموع الودائع :	**23,687.6**	**18,609.2**	**-5,078.4**	**-21.4**
– ودائع تحت الطلب	8,025.1	8,933.8	908.7	11.3
– ودائع لأجل	15,662.5	9,675.4	-5,987.1	-38.2
2. التأمينات النقدية	**708.3**	**867.5**	**159.3**	**22.5**
3. مخصصات	**90.8**	**65.7**	**-25.1**	**-27.6**
4. الضرائب	**111.3**	**46.1**	**-65.2**	**-58.6**
إجمالي مجموع الالتزامات	**24,597.9**	**19,588.5**	**-5,009.4**	**-20.4**
6. إجمالي حقوق المساهمين :	**5,943.1**	**6,425.1**	**482.0**	**8.1**
– رأس المال	3,990.0	4,170.0	180.0	4.5
– إحتياطي قانوني	470.4	491.6	21.2	4.5
– إحتياطي طوارئ	186.2	194.6	8.4	4.5
– إحتياطي عام	426.7	445.9	19.2	4.5
– أرباح محتجزة	632.5	909.1	276.6	43.7
– أرباح الفترة	237.3	213.9	-23.2	-9.9
7. خصوم أخرى	**118.8**	**209.2**	**90.4**	76.1
إجمالي الخصوم	**30,659.8**	**26,222.8**	**-4,437.5**	**-14.5**
الحسابات النظامية	**4,863.5**	**3,799.0**	**-1,064.5**	**-21.9**
إجمالي الميزانية	**35,523.3**	**30,021.8**	**-5,501.5**	**-15.5**

المصدر: المصرف الليبي الخارجي.

المصارف المتخصصة

- **مصرف التنمية:**

يقوم مصرف التنمية بمنح القروض وتمويل المشاريع الانتاجية والخدمية الكبيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تطوير القطاع الانتاجي والخدمي وتشجيع المشروعات التي تستخدم الاساليب الحديثة في التصنيع، خاصة تلك التي تقوم باستخدام المواد الخام المتوفرة محلياً، وقد تمّ توسيع دائرة أنشطة المصرف لتشمل: وسائل النقل، الخدمات الصحية والعلاجية، المواد الغذائية والاعلاف، والقيام بدور فاعل في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة خلال العام 2015 نحو 2.7 مليون دينار، والتي انخفضت بنسبة 90.4% عما كانت عليه في عام 2014 والبالغة 28.3 مليون دينار، وذلك بسبب اعتماد المصرف على ما يخصصه من أموال من الميزانية العامة.

والجدول التالي يوضح القروض الممنوحة خلال الفترة موضوع التقرير موزعة حسب الانشطة:

جدول رقم (44) : عدد وقيمة القروض الممنوحة من مصرف التنمية

" بالمليون دينار "

نوع القرض	2014		2015	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
بناء وتشييد	18	20.6	1	0.450
وسائل نقل	33	5.3	15	2.287
غذائية وأعلاف	4	2.1	0	0.0
خدمية	1	0.139	0	0.0
خشبية وورقية	0	0.0	0	0.0
نسيجية وجلود	0	0.0	0	0.0
بلاستيكية وكيماوية	1	0.050	0	0.0
خدمات سياحية	1	0.165	0	0.0
معدنية وهندسية	0	0.0	0	0.0
خدمات صحية وعلاجية	0	0.0	0	0.0
أخرى *	-	0.0	0	0.0
الاجمالي	**58**	**28.354**	**16**	**2.737**

المصدر: مصرف التنمية.

● **المصرف الزراعي:**

يقوم المصرف الزراعي بتقديم القروض والتسهيلات الائتمأنية للمزارعين والمربين الافراد والشركات والمشاريع الزراعية العامة، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف خلال العام 2011 نحو 113.3 مليون دينار، مقابل 34.0 مليون دينار في نهاية عام 2010، مظهراً بذلك ارتفاعاً قدره 79.3 مليون دينار.

وبتحليل الاهمية النسبية للقروض يتضح أن القروض قصيرة الاجل شكلت ما نسبته 32.9% من إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي، لتصل إلى نحو 37.3 مليون دينار، وشكلت القروض متوسطة الاجل ما نسبته 67.1% من إجمالي القروض الممنوحة، لتصل إلى نحو 76.0 مليون دينار، وتجدر الاشارة إلى أنه لا تتوفر بيانات عن المصرف للسنوات 2012- 2015.

جدول رقم (45): قيمة القروض الممنوحة من المصرف الزراعي

"بالمليون دينار"

السنة	قصيرة	متوسطة	طويلة	الاجمالي
2010	23.1	10.2	0.7	34.0
2011	37.3	76.0	-	113.3

المصدر: المصرف الزراعي.

● **مصرف الادخار والاستثمار العقاري:**

بلغ رصيد القروض والتمويلات التي قدمها المصرف (عقارية، أنشائية) حتى نهاية عام 2011 نحو 7953.3 مليون دينار، مقابل 7,403.3 مليون دينار في نهاية عام 2010، أي بارتفاع قدره 550.0 مليون دينار، أو ما نسبته 7.4%.

وقد بلغ رصيد القروض العقارية نحو 5745.7 مليون دينار في نهاية عام 2011 مقابل 5195.7 مليون دينار في نهاية عام 2010، مشكلة نسبة 72.2% من إجمالي القروض الممنوحة في عام 2011، وتجدر الاشارة ايضاً بأنه لا تتوفر بيانات عن المصرف للسنوات 2012-2015.

جدول رقم (46): رصيد القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري

" مليون دينار "

السنة	القروض العقارية	مشاريع أنشائية	المجموع
2010	5,195.7	2,207.6	7,403.3
2011	5,745.7	2,207.6	7,953.3

- **المصرف الريفي:**

يهدف المصرف الريفي كغيره من المصارف المتخصصة إلى اتاحة الفرصة لذوي الدخل المحدود والباحثين عن عمل من خريجي المعاهد المتوسطة والعليا والمهنية والحرفية لمزاولة أنشطة اقتصادية إنتاجية وخدمية من خلال منحهم قروضاً صغيرة بشروط ميسرة بهدف رفع مستواهم المعيشي، حيث تظهر بيانات المصرف أن عدد القروض الممنوحة خلال الفترة موضوع التقرير بلغت 63 قرض بقيمة 371.5 مليون دينار سخرت كلها للنشاط الخدمي.

جدول رقم (47): عدد وقيمة القروض الممنوحة حتى نهاية عام 2015

" مليون دينار"

البيأن	العدد	القيمة
خدمي	63.0	371.5
الحيوأني (مواشي، نحل، دواجن)	0.0	0.0
حرفي	0.0	0.0
صناعي	0.0	0.0
زراعي	0.0	0.0
بحري	0.0	0.0
المجموع	**63.0**	**371.5**

المصدر: المصرف الريفي

خامساً: المؤسسات المالية غير المصرفية

تعد المؤسسات المالية غير المصرفية أحد مكونات القطاع المالي في الاقتصاد الوطني، ويتواجد بعضها في شكل صناديق سيادية أُوكل إليها استثمار الفوائض من الايرادات النفطية، وذلك بهدف تحقيق عوائد مالية، تسهم في تنويع مصادر الدخل بما يحقق استقرار الموارد المالية للمجتمع، وتمارس تلك الصناديق نشاطها من خلال محافظ وشركات استثمارية تمتلكها، منها ما يمارس نشاطه في الخارج ليساهم في تحقيق عوائد مالية في إطار تنويع مصادر النقد الاجنبي، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، ومنها ما يمارس نشاطه في الداخل في إطار دعم حركة التنمية وتحقيق جملة من الاهداف الاجتماعية، لعل من أهمها تحقيق توزيع عادل للدخل ومكافحة الفقر ودعم شبكة الامأن الاجتماعي.

وفيما يلي استعراض لأنشطة بعض المؤسسات المالية غير المصرفية:

- المحفظة الاستثمارية طويلة المدى:

شهدت اصول المحفظة نمواً طفيفاً يقدر بحوالي 486.3 مليون دولار، فقد ارتفاع إجمالي اصول المحفظة من 10,038.7 مليون دولار عام 2013 إلى 10,525.0 مليون دولار عام 2014، بنسبة نمو 4.8%، ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو صافي محافظ الاوراق المالية والتي ارتفعت من 7,275.6 مليون دولار عام 2013 إلى 7,814.6 مليون دولار عام 2014 وبنسبة نمو قدرها 7.4%، كما شهد بند الودائع وحسابات تحت الطلب هو الاخر نمواً يقدر بحوالي 158.8 مليون دولار، وبنسبة 9.3% ليرتفع من 1,704.7 مليون دولار عام 2013 إلى 1,863.5 مليون دولار عام 2014 هذا من جهة الاصول، اما من جهة الخصوم فقد ارتفاع بند صافي حقوق الملكية من 9,958.0 مليون دولار خلال عام 2013 إلى 10,448.0 مليون دولار خلال عام 2014، ويعزى هذا إلى ارتفاع بند التغير في القيمة العادلة وبند مجمع أرباح سنوات سابقة حيث ارتفع من 99.3 و5,538.2 مليون دولار عام 2013 إلى 648.0 و 6,095.4 مليون دولار عام 2014 على التوالي، كما

شهد بند صافي ارباح الفترة المالية تحقيق خسائر تقدر 58.9 مليون دولار عام 2014 مقارنة بنحو 557.0 مليون دولار ارباح محققة عام 2013.

جدول رقم (48): توزيع استثمارات المحفظة طويلة المدى خلال عامي 2013 - 2014
" مليون دولار "

البند	2013	2014
1- مجموع الاصول	**10,038.7**	**10,525.0**
أ- صافي محافظ الاوراق المالية	**7,275.6**	**7,814.6**
- محافظ للمتاجرة	2,552.4	2,596.4
- صافي محافظ اسهم متاحة للبيع	300.4	301.2
- صافي محافظ سندات متاحة للبيع	4,422.8	4,917.0
ب- صافي المساهمات	548.4	548.6
ج- قروض	261.1	54.7
د- عقارات (صافي القيمة الدفترية)	60.6	58.4
هـ- الودائع وحسابات تحت الطلب	1,704.7	1,863.5
و- اصول منقولة تحت التسوية	167.5	167.5
ز- حسابت مدينة	20.5	17.4
ح- اصول ثابتة (صافي القيمة الدفترية)	0.29	0.25
2- الخصوم وحقوق الملكية	**10,038.7**	**10,525.0**
أ- صافي حقوق الملكية	**9,958.0**	**10,447.9**
- راس مال المحفظة	4,453.6	4,453.6
- التغير في القيمة العادلة	99.3	648.0
- فروقات إعادة تقييم ارصدة الحسابات	31.8	31.7
- مجمع ارباح سنوات سابقة	5538.2	6095.4
- مجمع توزيعات نقدية من الارباح	(722.0-)	(722.0-)
صافي ارباح الفترة المالية	557.0	(59.0-)
ب- قرض المؤسسة العربية المصرفية لندن	57.9	54.5
ج- حسابات دائنة اخرى	22.1	21.7
د- مخصصات	0.70	0.86

المصدر: المؤسسة الليبية للاستثمار.

- محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار:

تظهر بيانات المركز المالي لمحفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار أن إجمالي أصول المحفظة قد شهدت انخفاضاً طفيفاً عام 2014 يقدر بنحو0.2%، حيث انخفض إجمالي الاصول من 4,213.2 مليون دولار عام 2013 إلى 4,205.7 مليون دولار عام 2014 وقد تركز هذا الانخفاض في بند حسابات العهد النقدية والمصارف والودائع، حيث انخفضت بنسبة (57.5)% مقارنةً بعام 2013، لتصل إلى10.2 مليون دولار عام 2014.

جدول رقم (49): المركز المالي لمحفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار في 2013- 2014

" مليون دولار "

البيأن	2013	2014
1- مجموع الاصول	**4,213.2**	**4,205.7**
أ- مجموع الاصول غير المتداولة	**108.3**	**108.5**
صافي الاصول الثابتة	103.9	104.0
مشروعات تحت التنفيد	4.4	4.5
ب- مجموع الاصول المتداولة	**664.1**	**650.6**
حسابات العهد النقدية والمصارف والودائع	24.0	10.2
المدينون والارصدة المدينة الاخرى	640.1	640.3
ج- مجموع الاستثمارات	**3,440.8**	**3,446.6**
المحافظ الاستثمارية	1,041.7	1,041.7
الاستثمار في الشركات التابعة	1,737.6	1,737.6
استثمارات أخرى	661.5	661.5
2- مجموع حقوق الملكية والالتزامات	**4,213.2**	**4,205.7**
أ- مجموع حقوق الملكية	**3,598.4**	**3,591.4**
الموارد النقدية المخصصة للمحفظة	5,000.0	5,000.0
الموارد العينية المخصصة للمحفظة		
احتياطي إعادة تقييم الاصول	1000.0	1000.0
ارباح / خسائر مرحلة	(1847.0)	(1830.6)
صافي نتيجة السنة	(16.4)	(704.0)
ب- الالتزمات	**614.8**	**614.3**
التزامات قصيرة الاجل	29.8	29.3
التزامات طويلة الاجل	585.0	585.0
مجموع حقوق الملكية والالتزامات	4213.2	4205.7

المصدر: المؤسسة الليبية للاستثمار.

كما أظهرت قائمة الدخل انخفاض في إجمالي ايرادات المحفظة، حيث انخفضت من 2.6 مليون دولار عام 2013 إلى 0.333 مليون دولار عام 2014، ويعزى السبب الرئيس في ذلك إلى انخفاض الايرادات الاستثمارية بشكل كبير، حيث انخفضت بمقدار 2.9 مليون دولار عام 2014.

ومن جهة أخرى سجل بند المصروفات انخفاضاً ملحوظاً، حيث انخفض من 13.1 مليون دولار عام 2013 إلى 7.3 مليون دولار عام 2014، أي بنسبة 33.3%، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى انخفاض بند المهايا والمرتبات، بند اعباء وظيفة اخرى، بند مصاريف التدريب والبعثات، وبند مصروفات مصرفية وعمولات.

وتجدر الاشارة إلى أن قائمة الدخل تشير إلى تحقيق خسائر تقدر 7.03 مليون دولار عام 2014، مقارنة بارباح قدرت 16.4 مليون دولار عام 2013.

جدول رقم (50): قائمة الدخل لمحفظة ليبيا إفريقيا 2013 ، 2014

"مليون دولار"

البيأن	2013	2014
1- الايرادات	**2.6**	**0.333**
إيرادات الودائع	0.09	0.0
إيرادات الفوائد على الحسابات الجارية	0.004	0.003
ايرادات استثمارية	3.0	0.0
2- مصاريف التشغيل	**13.1**	**7.3**
المهايا والمرتبات	4.0	3.5
أعباء وظيفة أخرى	1.7	0.6
مصاريف التدريب وبعثات	1.2	0.17
مصاريف سفر ومبيت	0.94	0.72
مصروفات مصرفية وعمولات	0.04	0.02
المصروفات الاستهلاك	0.8	0.13
المصروفات العمومية	4.2	2.2
اتعاب مهنية رسوم مراجعة الحسابات	0.1	0.0
3- نتيجة العمليات التشغلية	**(10.5)**	**(7.0)**
4- نتيجة اداء المحافظ الاستثمارية	**24.6**	**0.0**
5- نتيجة العمليات التمويلية	**(2.2)**	**(0.4)**
ايراد العمليات التمويلية	**7.1**	**0.0**
مصاريف تمويلية	5.1	00
ارباح وخسائر التغير في أسعار الصرف	(0.2)	(0.04)
المخصصات	(0.04)	0.0
صافي الدخل	16.4	(7.0)

المصدر: محفظة ليبيا إفريقيا.

- **سوق المال الليبي:**

أنطلق مؤشر سوق الاوراق المالية من نقطة اقفاله عام 2013 من مستوى 1155.2 نقطة لينخفض عند مستوى 1087.3 خلال شهر مارس 2014 ومن تم استمر في الانخفاض ليقف عند مستوى 105.9، وتجدر الاشارة إلى أن التداول في سوق المال الليبي قد اوقف التداول في 2014/7/24 إلى حين اشعار اخر، بسبب تردي الاوضاع الامنية وحالة الانقسام السياسي التي تشهدها البلاد. وتشير البيانات أنه خلال الفترة 2013.1.1 حتى 2014.7.23 إلى أنه قد تم تداول ما مجموعه 360876 سهماً بقيمة 3.3 مليون دينار،

نفذت من خلال 535 عملية، وقد بلغ معدل التداول اليومي خلال الفترة قيمة 0.023 مليون دينار, في حين تفاوتت احجام التداول اليومية خلال الفترة متأثرة بقوى الطلب والعرض خلال الفترة المكونة من 141 يوم تداول ويمكن تلخيص أهم التطورات خلال عام 2014 في الاتي:

جدول رقم (51): أهم المؤشرات الرئيسية لعام 2014

البيأن	خلال الفترة من 1/1/إلى 2014/7/24
عدد ايام التداول	**141**
عدد العمليات المنفذة	**535**
قيمة الاسهم المتداولة	**3,324,311.140**
كمية الاسهم المتداولة	**360876**
إجمالي القيمة السوقية	**2,148,928.808**
المعدل اليومي لقيمة التداول	**23,576.675**

المصدر: سوق المال الليبي ، تقرير التداول السنوي، 2014.

صندوق التقاعد:

يتركز نشاط الصندوق في تحصيل الاشتراكات الضمأنية واستثمار الاموال المحصلة وتقديم المنافع التقاعدية للمستفيدين، وقد حقق الصندوق فائض خلال العام 2015 ساهمت في تحسين وضعه المالي ورفع حجم ومستوى جودة الخدمات التي يقدمها للمستفيدين منه، ويمكن إبراز أهم التغيرات المالية التي طرأت على الصندوق خلال عام 2015 في الاتي:

أولاً- الايرادات:

بلغ إجمالي الاشتراكات الضمأنية المحصلة من قبل الصندوق خلال عام 2015 ما قيمته 2,848.9 مليون دينار، مقابل 2,232.8 مليون دينار تقريباً اشتراكات ضمأنية محصلة خلال عام 2014، أي بزيادة قدرها 27.6%، ويعزى ذلك إلى زيادة التعينات التي شهدتها اغلب الاجهزة الحكومية.

ثانياً- المصروفات: بلغت المصروفات الفعلية لسنة 2015 ما قيمته 2,714.5 مليون دينار مقابل 1,361.5 مليون دينار عام 2012، أي بنسبة زيادة 99.4 %.

جدول رقم (52): قائمة بالتدفقات النقدية لصندوق التقاعد لعام 2015

"مليون دينار"

البيأن	القيمة
الايرادات	**3,089.3**
الاشتراكات الضمأنية	**2,848.9**
مال تقاعد العسكريين	240.4
ايجارات أملاك الصندوق	0.0
فوائد الودائع	0.0
عوائد استثمارات الصندوق	0.0
مساهمات الصندوق	0.0
إيرادات علاوة السكن للمتقاعدين المدنين	0.0
إيرادات الالتزامات القأنونية	0.0
إيرادات أخرى	0.0
المصروفات	**2,714.5**
المعاشات والاعأنات والمنح المقطوعة	1304.8
المنافع العينية الضمأنية	4.5
المعاشات والمكافآت العسكرية	393.2
المعاشات العسكرية الاستثنائية و المعاشات المربوطة وفق المادة (26) والمعاشات العسكرية وعلاواتها وعلاوة السكن للمتقاعدين المدنيين	3.5
مصروفات وأملاك واستثمارات الصندوق	1.5
المرتبات والمهايا والمصروفات العمومية	201.6
الحد الادنى للمعاشات الضمأنية والتقاعدية العسكرية	805.4
االفائض	**374.8**

المصدر: صندوق التقاعد.

أنتهى التقرير ،،،